جامعة دارالعلوم زاهدان
معهد اللغة العربية
والدراسات الإسلامية

عنوان البحث:

عدالة الصحابة

الطالب الباحث:

عمران الرئيسي

الدارس في الصف السادس من معهد اللغة العربية و الدراسات الإسلامية

إشراف:

الشيخ نظر الله القلندرزهي

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة بكالوريوس العالية
في الصف السادس من المعهد في جامعة دار العلوم زاهدان - إيران

جمادى الثانية 1443 هـ.ق / دى 1400 ش / ژانويه 2022 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة مناقشة رسالة قسم المعهد اللغة العربية

تقرير عن مناقشة رسالة قسم المعهد اللغة العربية:.....

انعقدت مناقشة عن البحث العلمي الذي قدمه الطالب:.....

الدارس في مادة:.....

رقم الطالب:.....

تحت عنوان:.....

مع هيئة الحكم الحضور في يوم.....التاريخ.....

الساعة:..... في المبنى: .....

رأي هيئة الحكم بعد قراءة البحث ومناقشته أن الرسالة المذكورة تنال درجة:
بالعدد.....بالحروف.....مع رتبة.....

فريق الحكم الاسم والاسم العائلي

التوقيع:

1. الأستاذ المشرف:
2. الأستاذ المشاور:
3. الأستاذ الحاكم:
4. الأستاذ الحاكم:
5. مسئول قسم المعهد:

ميثاق أصالة البحث

أنا.....طالب بقسم المعهد اللغة العربية

رقم الطالب.....تمت مناقشة رسالتي تحت عنوان.....

عند هيئة الحكم الموقرين.....

أعاهد أني راعيت الأمانة العلمية ولم أتخط عنها في مراجعة المأخذ، و قد حفظت حقوق المصنفين في الإرجاع والإحالة و ذكر الفهارس الفنية في نهاية البحث.

و إنطلاقاً من هذا، إن عثرت هئية الحكم على شيء من السرقة العلمية **(plagiarization)** في أبواب البحث أو مراحل كتابته فللمسئولين أن يمتنعوا من إعطاء الشهادة العلمية.

الاسم والاسم العائلي للطالب:.....

التوقيع

الاسم والاسم العائلي لمسئول القسم:.....

التوقيع

الإهداء

إلى من تأصلت بيني وبينهما شجرة الحب، إلى العالِمَين العامِلَين الجليلين الكريمين، الذَين أفرغا جهودهما في خدمة القرآن والسنة تعلّماً وتعليماً إلى شيخ المشايخ في شبه القارّة الهندية حكيم الأمة العلامة أشرف علي التهانوي رحمه الله تعالى وإلى الجامع بين الفقه والحديث المحدث الناقد المحقق الكبير أستاذ الحديث الشريف بالمدينة المنورة سابقاً العلامة محمد عوامة حفظه الله تعالى.

كلمة الشكر والتقدير

الشكر والثناء لله عزّ وجلّ على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز هذا العمل فلله الحمد والمنّة.

أقدم جزيل الشكر والتقدير إلى من ربّاني صغيرا بالحب والحنان... إلى والديّ الكريمين من باتا داعيين لي بالنجاح -أطال الله بقاءهما-، وإلى عميد جامعتنا شيخ الاسلام مولانا عبدالحميد حفظه الله تعالى، وإلى شيخنا المفتي محمد قاسم القاسمي حفظه الله، وإلى أستاذي المبجّل الشيخ نظر الله القلندرزهي حفظه الله على كل ما قدّم لنا من توجيهات ومعلومات قيمة في أثناء كتابة هذا البحث وإلى من أتم الإحسان... إلى من ساعدني وأدّى حق المساعدة في هذا المجال... أخي الكريم عبدالعزيز بهراميان فجزاهم الله كلّ خير.

المقدمة

أولا: أهمية الموضوع

ثانيا: سبب اختيار الموضوع

ثالثا: الدراسات السابقة في الموضوع

رابعا: خطة البحث

خامسا: منهجي في البحث

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونؤمن به ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله..أما بعد:

فما لا يشك عاقل يؤمن بالله ورسوله أن أصحاب النبي هم خير الخلق بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فكما أن النبي هو سيد ولد آدم وأفضلهم كذلك صحابته أفضل أمة وجدت على وجه الأرض.

إن الله تعالى اختار لرسوله الكريم أصحاباً، مهاجرين وأنصاراً، كانوا أئمة يقتدى بهم، ومثلاً أعلى لجميع المسلمين. إن الصحابة هم الذين نقلوا إلينا الاسلام نقلاً صحيحاً.

ويا ترى ماذا عسى أن يقول المادحون للصحابة بعد أن مدحهم ربهم، وما هو موقع ثنائنا عليهم بعد ثناء رسوله صلى الله عليه وسلم؟

أما يكفي الصحابة شرفاً وفضلاً أن يكون كتاب الله ناطقاً بجميل وصفهم وعظيم مدحهم؟ أما يكفيهم فخراً ورفعة أن يكون حديث رسول الله - ﷺ - طافحاً بتعداد محاسنهم، ومشيداً بفضائلهم ومآثرهم؟

حينما ظهر بعض الفرق المنحرفة وبدأوا بالطعن في الصحابة دعت الحاجة إلى أن تبين عدالتهم ليكون ردعا لأولئك الجهال الذين كفروا الصحابة وضللوهم وأسقطوا عدالتهم ليهدموا الاسلام من قواعده وأنى لهم ذلك ولكنهم قوم لا يفقهون.

وفيما يلي نعالج: أهمية الموضوع، سبب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة في الموضوع، وخطة البحث، ومنهجي في البحث.

أولا: أهمية الموضوع:

تكمن خطورة وأهمية موضوع عدالة الصحابة الكرام في كونه صمام الأمان للحفاظ على السنة النبوية الشريفة، المصدر الثاني للتشريع في الإسلام بعد القرآن الكريم، ومن هنا كان التركيز عليه بالطعن من قبل أعداء الإسلام لا ينقطع، فبعد استيئاسهم من جدوى طعنهم بالقرآن الكريم، نظرا لحفظ الله تعالى له من التحريف والتبديل، لم يبق لهم إلا أن يطعنوا بالسنة النبوية الشريفة، وطريقهم الخبيث لذلك، هو الطعن بعدالة الصحابة الكرام، الجيل الأول الذي نقل إلينا سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا شككوا في عدالتهم فقد شككوا في الوسيلة التي وصلت السنة بها إلينا، وإذا سقطت الوسيلة أصبحت السنة بلا أصل تعتمد عليه، فتسقط تبعا لذلك.

لقد كانت هذه الوسيلة طريقة أعداء الإسلام من غلاة المبتدعة الرافضة، وكذلك الخوارج والمعتزلة والزنادقة، ومن لف لفهم من المستشرقين واليهود والنصارى، في الطعن والنيل من السنة النبوية الشريفة.

وقديما صرح بذلك أحد الزنادقة فيما رواه الخطيب البغدادي فى تاريخه عن أبى داود السجستاني قال: (لما جاء هارون الرشيد بشاكر – رأس الزنادقة ليضرب عنقه – قال: أخبرنى، لم تعلمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض – أى الطعن فى الصحابة - ؟ قال: إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة؛ أوشك أن نبطل المنقول – أي السنة النبوية التي ينقلونها -).

إن أعداء الإسلام يعلمون تمام العلم، أن الصحابة هم حجر الزاوية في بناء الأمة، ومفتاح الوصول إلى القرآن والسنة، فعنهم تلقت الأمة القرآن الكريم وسنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فالغض من شأنهم والتحقير لهم طريقهم الوحيد للطعن في هذا الدين، ووسيلتهم لتقويض دعائم الشريعة، فضلا عن أنه تجريح وقدح فيمن جاء مدحهم في القرآن الكريم

بقوله تعالى: { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ } آل عمران، آية: ١١٠.

لذلك عنى علماء الإسلام قديما وحديثا، بالدفاع عن عدالة الصحابة، لأنه في الواقع دفاع عن الإسلام.

ثانيا: سبب اختيار الموضوع:

السبب الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع هو أننا نعيش في بلد نسمع فيه بآذاننا، ونقرأ ما يكتب بأعيننا، من سبّ صريح، وطعن سافر، من أهل البدع والضلال، الحاقدين على الإسلام، لجلّة أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وخيارهم، فقد اتخذوهم هدفاً وغرضاً يصوّبون إليه سهامهم المسمومة الحاقدة، فأردت أن أدلي بدلوي المتواضع دفاعاً عنهم وذباً عن حياضهم، وتبصيراً لشباب الأمة بمكانة هؤلاء الأبرار من جهة، وخطر أولئك الفجار الحاقدين من جهة أخرى.

ثالثا: الدراسات السابقة في الموضوع:

بعد البحث عن موضوع الرسالة، فقد وجدت الباحثين قد تناولوا هذا الموضوع أعني عدالة الصحابة، وقد أكثروا البحث فيه.

وبعض هذه الجهود:

١- «خطوات منهجية في إثبات عدالة الصحابة» للعلامة محمد عوامة حفظه الله تعالى.

٢- «الصحابة كلهم عدول بلا استثناء» لأبي العباس الشِّحريّ محمد بن جبريل بن حسين بن علي بن داود عفى الله عنه.

٣- «عدالة الصحابة» لإمام أبي عبدالله الذهبي رحمه الله.

٤- «الصحبة والصحابة» رسالة تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة وذكر فضائلهم رضي الله عنهم للشيخ أحمد علي الإمام.
٥- «الصحابة والأحكام المترتبة عليها» للشيخ نادر محمد اسماعيل.
٦- «عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات» للشيخ عماد السيد الشربينى.
٧- «عدالة الصحابة» لأبي مهدي عيسى بن عبدالرحمن السِّكْتَانِي الرَّجْراجِي (ت1062هـ).
٨- «الصحابة وألسنة المفترين» للشيخ مصطفى عبدالوالحد.
٩- «عدالة الصحابة عند المسلمين» للدكتور محمد محمود لطيف الفهداوي.

لكنني وجدت بعضها مطولة وبعضها قصيرة فأردت أن أكتب في هذا الموضوع كتابا لايكون مطولاً ولا قصيراً بل يكون متوسطا يشمل المباحث المهمة في هذا الموضوع مفيداً للقارئين إن شاء الله.

رابعا: خطة البحث:

بتوفيق الله تعالى خطوت في هذه الرسالة وفق خطة تتالف من مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة.
مقدمة: وتشتمل على بيان أهمية الموضوع، سبب اختياره، والدراسات السابقة فيه، ومنهجي في البحث، ومصدرة بالإهداء وكلمة الشكر والتقدير، لمن له فضل في إعداد هذه الرسالة.

والفصول على الوجه التالي:

الفصل الأول

تعريف عدالة الصحابة

ويشتمل على مبحثين:
المبحث الأول: العدالة لغة واصطلاحا

ويأتي تحته:
١-العدالة لغة
٢-العدالة اصطلاحا
أولا: تعريف إبن الحاجب
ثانيا: تعريف ابن الهمام
ثالثا: تعريف بعض أهل العراق
رابعا: تعريف القرافي
خامسا: تعريف الدكتور مصطفى التازي
سادسا: تعريف الإمام السبكي
سابعا: تعريف الإمام الغزالي
ثامنا: تعريف الإمام السيوطي

والمبحث الثاني: الصحابة لغة واصطلاحا
وياتي تحته:
١-الصحابة لغة
٢-اصطلاحا
٣- قيود التعريف
٤-العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

الفصل الثاني
إثبات عدالة الصحابة بالمنقول والمعقول

ويشتمل على أربعة مباحث:
المبحث الأول: إثبات عدالة الصحابة بالقرآن
المبحث الثاني: إثبات عدالة الصحابة بالسنة
المبحث الثالث: إثبات عدالة الصحابة بالإجماع
المبحث الرابع: إثبات عدالة الصحابة بالمعقول

الفصل الثالث
أقوال العلماء في عدالة الصحابة

الفصل الرابع
بيان اختلاف المذاهب في عدالة الصحابة
ويشتمل على مذاهب مختلفة:
منها: مذهب أهل السنة والجماعة ومن وافقهم
منها: مذهب جمهور الشيعة
منها: مذهب جمهور المعتزلة
منها: مذهب عمرو بن عبيد
ومنها: ..

الفصل الخامس
ردود أهل السنة والجماعة على بعض الطاعنين في الصحابة بالتفصيل
ويشتمل على مبحثين:
المبحث الأول: رد أهل السنة على مطاعن الشيعة الإمامية في الصحابة
المبحث الثاني: رد أهل السنة على مطاعن المعتزلة في الصحابة

الخاتمة: تتضمن أهم نتائج البحث.
الفهارس: تتضمن فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

خامساً: منهجي في البحث:

بتوفيق الله عزوجل خطوت في هذا البحث وفق المنهج العلمي الآتي:

١- تعريف ما تدعو الحاجة إلى تعريفه، وتوضيح الكلمات الغامضة التي يرد ذكرها أثناء البحث، القيام بعرض الأدلة والشبه ـ إن كانت ـ ثم مناقشتها.

٢- الرجوع إلى كتب القدماء التي ألفت في هذا الموضوع - قدر الامكان-.

٣- الرجوع إلى كتب المعاصرين التي ألفت في هذا الموضوع والإلمام بها.

٤- استحكام بعض المطالب، بإرجاع القارئ إلى مصادر ومراجع أكثر في الحواشي ... اعتمدت على طبعة موحدة في المصادر والمراجع، تسهيلا لمن يريد الرجوع.

٥- حاولت ردّ الطاعنين بالدلائل العقلية والنقلية.

٦- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان السورة ورقم الآية والصفحة التي جئت بها في هذه الرسالة.

٧- عزو الأحاديث النبوية إلى مصادرها الأصلية وبيان رقم الأحاديث والصفحة التي جئت بها في هذه الرسالة.

٨- وضع الفهارس العامة العلمية، من فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

«والحمد لله رب العالمين»

الفصل الأول: تعريف عدالة الصحابة

المبحث الأول: تعريف العدالة لغة واصطلاحا

١-تعريف العدالة لغة

٢- تعريف العدالة اصطلاحا

أولا: تعريف إبن الحاجب

ثانيا: تعريف ابن الهمام

ثالثا: تعريف بعض أهل العراق

رابعا: تعريف القرافي

خامسا: تعريف الدكتور مصطفى التازي

سادسا: تعريف الإمام السبكي

سابعا: تعريف الإمام الغزالي

ثامنا: تعريف الإمام السيوطي

المبحث الأول: تعريف العدالة لغةً واصطلاحاً

١ـ العدالة لغة:

العدالة والعدولة: مصدران لعدل ـ بضم الدال ـ يقال: عدُل يعدُل عَدالةً عُدولةً، كسهُل يسهُل سُهولةً، ونظُف ينظُف نَظافةً، وهما مصدران قياسيان.

ومعناها لغة:

الاستقامة في الدين، ففي اللسان: العدل الذي لم تظهر منه ريبة [1].

ومنه العدل ـ لا بالمعنى المقابل للجور ـ بمعنى الرجل الذي يرضى الناس عنه، ويقبلون شهادته، ويقنعون بها [2].

وفي القاموس: العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم كالعدالة والعدولة [3].

٢ ـ العدالة اصطلاحاً:

اختلف العلماء في تعريف العدالة. وإليك بيان ما قالوه في ذلك، مع بيان ما يرد على بعض هذه التعاريف من اعتراضات والرد عليها.

فمن هذه التعاريف:

أولا: تعريف ابن الحاجب:

ذهب ابن الحاجب في تعريف العدالة ـ كما في كتابه مختصر المنتهى ـ إلى أنها:

محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، ليس معها بدعة، وتتحقق: باجتناب الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر، وبعض الصغائر، وبعض المباح [4].

---

[1] انظر لسان العرب: ٤٣١/١١.
[2] انظر المصباح المنير: ٤٥/٢.
[3] ترتيب القاموس المحيط: ١٧١/٣ وانظر اللسان: ٤٣١/١١.
[4] مختصر المنتهى: ٦٣/٢.

وقد شرح عضد الدين هذا التعريف بقوله:

فقولنا: دينية: ليخرج الكافر، وقولنا: تحمل على ملازمة التقوى والمروءة: ليخرج الفاسق، وقولنا: ليس معها بدعة: ليخرج المبتدع. إذ هؤلاء لا تقبل روايتهم، وهذه لما كانت هيئة نفسية خفية فلا بد لها من علامات تتحقق بها، وإنما تتحقق باجتناب أمور أربعة: الكبائر، والإصرار على الصغائر، وبعض الصغائر، وبعض المباح. وقال: وأما الإصرار على الصغائر، فمرجعه العرف، وبلوغه مبلغاً ينفي الثقة، وأما ترك بعض الصغائر، فالمراد هنا: ما يدل على خسّة النفس، ودناءة الهمة، كسرقة لقمة، والتطفيف في الوزن بحبة، وأما ترك المباح: فالمراد ما يدل على مثل ذلك، كاللعب بالحمام، والاجتماع مع الأراذل، والحرف الدنيئة كالدباغة والحجامة والحياكة، ممن لا يليق به ذلك من غير ضرورة تحمله على ذلك، لأنّ مرتكبها لا يجتنب الكذب غالباً [1].

ويعترض عليه:

١ - بأن قوله: تتحقق باجتناب الكبائر ـ بلفظ الجمع - يوهم ـ كما يقول السيوطي ـ أن مرتكب الكبيرة الواحدة لا يضر وليس كذلك [2].

٢ ـ أن قوله: ترك الإصرار على الصغائر: لا حاجة إلى ذكر ذلك لدخوله في ترك الكبائر، لأن الإصرار على الصغيرة كبيرة، فذكره في الحد تكرار [3].

ثانياً: تعريف ابن الهمام:

ذهب الإمام ابن همام الدين في تعريف العدالة ـ كما في كتابه التحرير ـ إلى أنها: ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والشرط: أدناها: ترك الكبائر، والإصرار على صغيرة، وما يخل بالمروءة [4].

---

[1] شرح مختصر المنتهى: ٦٣/٢.

[2] الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

[3] انظر تيسير التحرير: ٤٤/٣، الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

[4] التحرير: ٤٤/٣.

وقد شرح أمير بادشاه البخاري هذا التعريف بقوله: ملكة: أي كيفية راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى: وهي اجتناب الكبائر، إذ الصغائر مكفّرة باجتنابها لقوله تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» [1]. المروءة: بالهمز ويجوز تركه وتشد الواو وهي: صيانة النفس عن الأدناس، وما يشينها عند الناس، وقيل: السمت الحسن، وحفظ اللسان، والاجتناب من السُّخْف: أي الارتفاع عن كل خلق دنيء.

والشرط: أي لقبول الرواية والشهادة، أدناها: أي أدنى مراتب العدالة، وهو: ترك الكبائر، والإصرار على صغيرة، لأن الصغائر قلّ من سلم منها، والإصرار: أن تكرّر فيه الصغيرة تكرارا يشعر بقلة مبالاته بدينه كما يشعر به ارتكاب الكبيرة، ولذا قيل: لا حاجة إلى ذكر ترك الإصرار على صغيرة لدخوله في ترك الكبائر، لأن الإصرار على الصغيرة كبيرة ـ لقوله ـ صلى الله عليه سلم ـ: لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار[2]. وترك الإصرار على ما يخل بالمروءة: أي من المباحات [3].

ويعترض عليه بأمور:

١ ـ أن قوله ترك الكبائر: ـ بلفظ الجمع ـ: يوهم ـ كما يقول السيوطي ـ أن مرتكب الكبيرة الواحدة لا يضر وليس كذلك [4].

٢ ـ وأن قوله: الإصرار على صغيرة: لا حاجة إلى ذكر ذلك لدخوله في ترك الكبائر، لأن الإصرار على الصغيرة كبيرة، فذكره في الحد تكرار [5].

٣ ـ أن التعريف لا يخرج به من فعل صغائر الخسّة كسرقة لقمة، والتطفيف في الوزن بحبة.

---

[1] سورة النساء، آية: 31.

[2] ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال: أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن ابن عباس، ورمز السيوطي له بالضعف، وقال المناوي في فيض القدير: وكذا أخرجه القضاعي عن ابن عباس قال ابن طاهر: وفيه أبو شيبة الخراساني قال البخاري: لا يتابع على حديثه، ورواه ابن شاهين باللفظ المزبور عن أبي هريرة وكذا الطبراني في مسند الشاميين ا. هـ. الجامع الصغير ومعه فيض القدير: ٤٣٦/٦- ٤٣٧.

[3] انظر تيسير التحرير: ٤٤/٣ – ٤٥.

[4] الأشباه والنظائر: ص 413.

[5] انظر تيسير التحرير: ٤٤/٣، الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

ثالثاً: تعريف بعض أهل العراق:

ذهب بعض أهل العراق في تعريف العدالة ـ كما نقل ذلك الغزالي في المستصفى والخطيب في الكفاية ـ إلى أنها: عبارة عن إظهار الإسلام فقط مع سلامة المسلم عن فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلاً، فكل مسلم مجهول عنده عدل [1].

ويعترض عليه بأمور:

١ـ إن ظهور الإسلام والسلامة من الفسق ـ ظاهراً ـ لا يقتضي وجود ملكة إن تحمله على ملازمة ذلك، وشرط العدالة أن تكون عنده ملكة تحمله على ملازمة التقوى.

٢ ـ إن التعريف لا يفيد طلب ملازمة المروءة، لأن ترك المروءآت لا يؤدي إلى عدم السلامة من الفسق، إذ تارك المروءة لا يقال له فاسق، مع أنّها معتبرة في مفهوم العدالة.

٣ ـ إن ظهور السلامة من الفسق لا يكفي في إثبات العدالة، لأن مجهول العدالة: إن كان في واقع الأمر فاسقا فهو غير عدل، وإن كان في واقع الحال ليس بفاسق فهو مجهول العدالة، وعلى كل فلا تثبت له العدالة، إذ لا بد فيها من خبرة باطنه، والبحث عن سيرته وسريرته ـ كما أشار إلى ذلك الإمام الغزالي في المستصفى ـ[2].

رابعاً: تعريف القَرَافي:

ذهب الإمام القَرَافي في تعريف العدالة كما في كتابه شرح تنقيح الفصول إلى أنّها:

---

[1] انظر المستصفى: ص ١٨٣، الكفاية: ١٤١.

[2] انظر المستصفى: ص ١٨٣.

اجتناب الكبائر، وبعض الصغائر، والإصرار عليها، والمباحات القادحة في المروءة [1].

ويعترض عليه بأمور:

١ - إن قوله: اجتناب الكبائر: - بلفظ الجمع - يوهم - كما يقول السيوطي - أن ارتكاب الكبيرة الواحدة لا يضر وليس كذلك [2].

٢ - وإن قوله: وبعض الصغائر والإصرار عليها: لا حاجة إلى ذكر ترك الإصرار على الصغائر لدخوله في ترك الكبائر، لأن الإصرار على الصغيرة كبيرة، فذكره في الحد تكرار [3].

٣ - ويعترض عليه أيضاً - بما قاله السيوطي ـ من أن مجرد الاجتناب من غير أن تكون عنده ملكة وقوة تردعه عن الوقوع فيما يهواه غير كاف في صدق العدالة [4].

خامساً: تعريف الدكتور مصطفى التازي:

ذهب فضيلة الدكتور التازي - رحمه الله - في تعريف العدالة ـ كما في كتابه مقاصد الحديث - إلى أنّها:

صفة راسخة في النفس - ويعبر عنها بملكة ـ تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، وذلك إنما يكون بفعل المأمورات، واجتناب المنهيات، والبعد عما يخل بالمروءات.

وإنما تتحقق العدالة: بالإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من الفسق وما يخرم المروءة، ثم قال:

---

[1] شرح تنقيح الفصول: ص٣٦١.

[2] الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

[3] انظر تيسير التحرير:٤٤/٣، الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

[4] الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

والمراد بالفسق: ارتكاب كبيرة من كبائر الدين، والإصرار على صغيرة من صغائره، لأن الإصرار على فعل الصغائر يصيرها من الكبائر.

والمروءة التي يطلب السلامة منها: هي التي يعبر عنها بأنها الصيانة عن الأدناس، والترفع عما يشين عند الناس، والمراد: ما يشين في عرف الناس وعاداتهم، وهو يختلف باختلاف زمانهم، وذلك مثل: التبول بجانب الطريق المسلوكة، والمشي بغير نعل في زماننا هذا [1].

ويعترض عليه:

بأن قوله: الإصرار على صغيرة من صغائره:لا حاجة إلى ذكر ذلك لدخوله في ترك الكبائر، فذكره في الحد تكرار[2].

وهذه الاعتراضات الواردة على هذه التعاريف، يمكن أن يجاب عن أكثرها بما يلي:

١ ـ أما الاعتراض بأن ذكر الإصرار على الصغائر في الحد يعد تكراراً، فيجاب عنه: بأن ذلك لا يعد تكراراً في الحد، لأن الإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة من حيث الإثم والعقوبة، لا من حيث ذاتها، لأن الكبائر نوعان: كبيرة لذاتها كالزنا والسرقة وشرب الخمر، وكبيرة لا لذاتها: وإنما هي صغيرة صارت بالإصرار كبيرة، فلو ذكرت الكبيرة فقط لأوهم أن المراد بها النوع الأول دون النوع الثاني فكان لا بد من ذكر الإصرار على الصغيرة إذ لا يستغنى بذكر الكبائر عن الإصرار على الصغائر.

٢ ـ وأما الاعتراض بأن ذكر الكبائر بلفظ الجمع يوهم أن ارتكاب الكبيرة الواحدة يضر وليس كذلك، فيجاب عنه:

بأن المقصود من ذكر الكبائر ليس تحصيل الجمع بين كبيرتين فأكثر، وإنما المقصود منه تحصيل الجنس، وهو صادق بارتكاب كبيرة واحدة [3].

---

[1] ٦٥/٢ ــ ٦٦.

[2] انظر تيسير التحرير:٤٤/٣، الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

[3] انظر صحابة رسول الله في الكتاب والسنة، للكبيسي، ص: ٢٦٧.

سادساً: تعريف الإمام السبكي:

ذهب الإمام السبكي في تعريف العدالة كما في كتابه جمع الجوامع إلى أنها: ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر، وصغائر الخسّة، كسرقة لقمة، والرذائل المباحة، كالبول في الطريق [1].

وقد شرح هذا التعريف الإمام جلال الدين المحلي بقوله: ملكة: أي هيئة راسخة في النفس تمنع عن اقتراف الكبائر وصغائر الخسة: كسرقة لقمة وتطفيف تمرة والرذائل المباحة: أي الجائزة، كالبول في الطريق، الذي مكروه، والأكل في السوق لغير السوقي، قال:

والمعنى: عن اقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر، فباقتراف الفرد من ذلك تنتفي العدالة، أما صغائر غير الخسة: ككذبة لا يتعلق بها ضرر، ونظرة إلى أجنبية، فلا يشترط المنع عن اقتراف كل فرد، فباقتراف الفرد منها لا تنتفي العدالة [2].

وبشرح الإمام المحلي سلم التعريف من الاعتراض، إذ بين أن المراد باقتراف الكبائر والصغائر: اقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر.

سابعاً: تعريف الإمام الغزالي:

ذهب الإمام الغزالي في تعريف العدالة كما في كتابه المستصفى إلى أنها: عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب، ثم إنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما يرد به، كسرقة بصلة، وتطفيف في حبة قصداً، وبالجملة: كل ما يدل على ركاكة دينه إلى حد يستجرىء على

---

[1] جمع الجوامع: ١٤٨/٢- ١٤٩.
[2] المحلي على جمع الجوامع: ١٤٨/٢- ١٤٩.

الكذب بالأغراض الدنيوية، كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، وإفراط المزح؟ [1].

ثامناً: تعريف الإمام السيوطي:

وذهب الإمام جلال الدين السيوطي في تعريف العدالة كما في كتابه الأشباه والنظائر إلى أنها:

ملكة ـ أي هيئة راسخة في النفس ـ تمنع من اقتراف كبيرة، أو صغيرة دالة على الخسة، أو مباح يخل بالمروءة، قال: وهذه أحسن عبارة في حدها [2].

هذه التعاريف الثمانية، الثلاثة الأخيرة منها سالمة من الاعتراض لكن التعريف الأخير راجح عند الباحث لأنه أحسن عبارة فى حد العدالة كما قال السيوطي في الأشباه.

---

[1] المستصفى: ص ١٨٢ – ١٨٣، وانظر تعريف الرازي في المحصول: ٥٧١/٢.
[2] الأشباه والنظائر: ص ٤١٣.

المبحث الثاني:

تعريف الصحابة لغة واصطلاحا

١-الصحابة لغة

٢- الصحابة اصطلاحا

٣- قيود التعريف

٤- العلاقة المعنى اللغوي والاصطلاحي

تعريف الصحابة لغةً واصطلاحاً

١ - **الصحابة لغةً:** الصحابة جمع صحابي مشتق من الصحبة، يقال صحبه صحبة: عاشره، واستصحبه دعاه إلى الصحبة ولازمه [1]، وصاحبه: عاشره [2]، ولبعض اشتقاقات هذا المصدر معان منها:

١ - الملازمة: واستصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه.

٢ - الحفظ والمنع: وأصحب الرجلَ: حفظه، ويُصحب: يمنع ويحفظ [3]، وفي قوله تعالى: «أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا ۚ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ »[4]، أي: ولا هم يجارون من عذابنا[5]، قال قتادة: «لا يصحبون من الله بخير» وقال غيره: «وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ»[6]: يُمنعون[7].

٣- الانقياد: وهذا من أصحب البعير والدابة: أي انقادا[8]، وأصحبت الناقة: أي: انقادت واسترسلت وتبعت صاحبها[9].

٢- **الصحابة اصطلاحا:** أشهر الأقوال في تعريف الصحابي ما يلي:

تعريف المحدثين: عرف الإمام البخاري الصحابي بأنه: «من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين»[10]. وقال الإمام النووي رحمه الله: « فالمعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول

---

[1] القاموس المحيط – ١٣٤/١.
[2] لسان العرب – ابن منظور – ٥١٩/١.
[3] لسان العرب – ١ / ٥٢٠
[4] سورة الأنبياء: آية ٤٣.
[5] زبدة التفسير من فتح القدير -١ / ٤٢٥.
[6] سورة الأنبياء، آية: ٤٣.
[7] تفسير ابن كثير – ٥ / ٤٤٤
[8] لسان العرب – ٥٢١/١.
[9] النهاية في غريب الحديث والأثر – ابن الأثير الجزري – ٣ / ١٢.
[10] صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – ترجمة الباب (١).

الله صلى الله عليه وسلم»[1] وهذا التعريف هو قول جمهور المحدثين والأصوليين[2].

وقيد «الرؤية» خرج مخرج الغالب، واحترز الإمام السيوطي رحمه الله من خروج الأعمى الذي هو صحابي [3] بقوله: «من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ومات على إسلامه»[4].

تعريف الأصوليين: يعرِّف بعض الأصوليين الصحابي بأنه: «من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه»[5] وكأن من يرى هذا القول يراعي معنى الصحبة في العرف[6]، ولكنه يُخرج الكثير ممن وفد عليه صلى الله عليه وسلم وانصرف بلا مصاحبة ولا متابعة[7].

ودلالة اللغة أوسع من ذلك التخصيص كما قال الإمام السيوطي رحمه الله: «و رُدَّ بإجماع أهل اللغة على أنه مشتق من الصحبة لا من قدر منها مخصوص، وذلك يطلق على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، يقال: صحبت فلاناً حولاً وشهراً ويوماً وساعةً»[8].

والتعريف المختار للصحابي هو: «من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام»[9]، وهو راجع إلى القول الأول، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وهذا التعريف مبني على الأرجح المختار

---

[1] تدريب الراوي – السيوطي – ٢ / ١٨٦.

[2] فتح المغيث – السخاوي – ٣/ ٩٣، الإحكام – الآمدي – ٢ / ١٠٤

[3] ذكر الإمام السيوطي رحمه الله مثال ذلك: ابن أم مكتوم رضي الله عنه، وهو صحابي ضرير لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم عينه، وهو عمرو بن أم مكتوم زائدة بن جندب العامري الأعمى المؤذن، هاجر إلى المدينة واستُخلف على المدينة ثلاث عشرة نوبة، استشهد يوم القادسية وكان اللواء بيده. [انظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١ / ٢٨٩، سير أعلام النبلاء ١/ ٣٦٠)

[4] تدريب الراوي- السيوطي-١٨٦/٢.

[5] الإحكام – الآمدي – ٢ / ١٠٤، علوم الحديث – ابن الصلاح – ٢٩٣/١.

[6] منهج النقد في علوم الحديث – نور الدين عتر – ١ / ١١٧.

[7] تدريب الراوي – ٢ / الإحكام الأبي الحسن علي بن محمد الآمدي | المتوفى سنة 631 هـ - تحقيق الدكتور سيد الجميلي طبعة ١٤٠٤ هـ – دار الكتاب العربي | بيروت.١٨٧.

[8] المصدر السابق – ٢ / ١٨٨.

[9] الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر – ٦/١.

عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما»[1]، فيدخل في هذا التعريف من لقيه صلى الله عليه وسلم طالت مجالسته أم قصرت، روى عنه أم لم يرو، غزا معه أم لم يغزُ، رآه رؤية عين أم لقيه دون ذلك لعارض كالعمى.

٣- قيود التعريف:

تقدم ذكر التعريف المختار للصحابي، ويجدر بيان قيوده لفهم حده.

فقوله: « لقي » يخرج به من أسلم في عصره صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع به أو يره. وقوله: « مؤمناً » يخرج به الكافر كمشركي قريش الذين رأوه صلى الله عليه وسلم ولم يؤمنوا، ويدخل به الجن فمنهم صحابة، وهل تدخل الملائكة محل نظر [2].

وقوله: « بـه » يخـرج به من آمن بغيره فقط ولم ينقد له صلى الله عليه وسلم كأهل الكتاب.

وقوله: « مات على الإسلام » يخرج به من ارتد ومات ولم يُسلم، وإن ارتد وأسلم ففيـه تفصيل؛ فـإن لقيه صلى الله عليه وسلم فلا خلاف في كونه صحابياً، وإن لم يلقه فالصحيح أنـه صحابي لإطباق أهل الحديث على عد الأشعث بن قيس [3] رضي الله عنه من الصحابة، وهو ممن ارتد ثم عاد للإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه [4].

---

[1] المصدر السابق.

[2] ويدور الخلاف حول ما إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم مرسَلاً إلى الملائكة أم لا، ويراجع تدريب الراوي – ٢ / ١٨٧، والإصابة في تمييز الصحابة -٦/١.

[3] الأشعث بن قيس بن معديكرب الكندي: وكان من ملوك كندة، وأخرج البخاري ومسلم حديثه في الصحيح، وكان الأشعث قد ارتد فيمن ارتد من الكنديين وأُسر، فأُحضر إلى أبي بكر رضي الله عنه فأسلم فأطلقه وزَوَّجه أخته أم فروة. انظر: الإصابة – ١ / ٨٨، والاستيعاب – ١/ ١٣٣.

[4] الإصابة في تمييز الصحابة -٦/١.

٤- بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

تـأتي الـصحبة بمعنى المعاشرة والملازمـة، والصحابة رضوان الله تعالى عليهم هم الذين صحبوا وعاشروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فحفظوا كل تفاصيل حياته من صفته وسمته وخَلقه وخُلقه، حتى ذكروا لنا ملمس كفّه وحال مشيته وعدد الشعرات البيض في لحيته ورأسه !!

وأمـا معنـى الحفظ والمنع ففيه مناسبة لطيفة؛ فالصحابة رضوان الله تعالى عليهم قد منعوا رسـول الله صلى الله علـيـه وسـلـم مـا يمنعون منه أنفسهم ونساءهم وأولادهم وأمـوالهم، وضـحوا في سبيل ذلك بالغالي والنفيس، وكان لأن يُقطع أحدهم إرباً إرباً وهـو حـي أهـون علـيـه مـن أن يـُشاك رسول الله صلى الله عليه وسلم بشوكة تؤذيه في جنـبه. ومـن جهة أخرى، كان الرسول صلى الله عليه وسلم حافظاً لأصحابه يقدر لهم بذلهم وتضحياتهم في سبيل الله ويحرص علـى مـنعهم ووقايتهم من الشبهات ومن الشيطان ويحرص على تعليمهم ما يحفظون به أنفسهم عند الله عز وجل إنه لَيُعلِّم الغلام منهم الكلمات: « احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك.. »[1].

وأما معنى «الانقياد» فلم يكن أحدٌ من الصحابة يجد أي حرج في نفسه من أن يكون حاله مع نبيه صلى الله عليه وسلم كحال الناقة المنقادة مع سائسها، بل كان هذا عندهم هـو المرام، وكان بلوغ هذه الدرجة من الانقياد لدعوته وأمره صلى الله عليه وسلم غاية الفوز والفلاح، وصدقوا في ذلك.

---

[1] مـن حـديث ابـن عباس رضـي الله عنهما المشهور أخرجه الترمذي - كتاب صفة القيامة – باب حديث حنظلة - حديث: (٢٥١٦)، وقال: « هذا حديث حسن صحيح ».

الفصل الثاني: إثبات عدالة الصحابة بالمنقول والمعقول

المبحث الأول: إثبات عدالة الصحابة بالقرآن

المبحث الثاني: إثبات عدالة الصحابة بالسنة

المبحث الثالث: إثبات عدالة الصحابة بالإجماع

المبحث الرابع: إثبات عدالة الصحابة بالمعقول

المبحث الأول: إثبات عدالة الصحابة بالقرآن

لقد تضافرت الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على تعديل من الصحابة الكرام رضي الله عنهم، مما لا يبقى معها شك لمرتاب في تحقيق عدالتهم، فكل حديث له سند متصل بين من رواه وبين المصطفى ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد أن تثبت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى النبي ﷺ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم بنص القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن ذلك:

(١) - قوله تعالى: « وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيد » [1]. ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أن وسطاً بمعنى « عدولاً خياراً » [2] ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة.

وقد ذكر بعض أهل العلم أن اللفظ وإن كان عاماً إلا أن المراد به الخصوص، وقيل: « إنه وارد في الصحابة دون غيرهم »[3].

وقد بين الرازي المعنى لقوله تعالى في الآية: « وسطاً» من وجوه:

الأول: أن الوسط حقيقة في البعد عن الطرفين، فكان معتدلاً فاضلاً.

الثاني: إنما سمي العدل وسطاً لأنه لا يميل إلى أحد الخصمين والعدل هو: المعتدل الذي لا يميل إلى أحد الطرفين.

---

[1] سورة البقرة آية: ١٤٣.

[2] انظر جامع البيان للطبري: ٧/٢،الجامع لأحكام القرآن: ١٥٣/٢، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٣٣٥/١.

[3] انظر الكفاية للخطيب البغدادي، ص: ٦٤..

الثالث: لا شك أن المراد بقوله: « وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» طريقة المدح لهم لأنه لا يجوز أن يذكر الله تعالى وصفاً ويجعله كالعلة في أن جعلهم شهوداً له، ثم يعطف على ذلك شهادة الرسول إلا وذلك مدح فثبت أن المراد بقوله وسطاً: ما يتعلق بالمدح في باب الدين ولا يجوز أن يمدح الله الشهود حال حكمه عليهم بكونهم شهوداً إلا بكونهم عدولاً، فوجب أن يكون المراد من الوسط العدالة.

الرابع: أن أعدل بقاع الشيء وسطه لأن حكمه مع سائر أطرافه على سواء وعلى اعتدال، والأطراف يتسارع إليها الخلل والفساد والأوساط محمية محوطة، فلما صح ذلك في الوسط صار كأنه عبارة عن المعتدل الذي لا يميل إلى جهة دون جهة [1].

فالآية ناطقة بعدالة الصحابة رضي الله عنهم قبل غيرهم ممن جاء بعدهم من هذه الأمة.

(٢) - قوله تعالى: « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ۚ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ » [2].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول وهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وذلك باستقامتهم في كل حال وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله - عز وجل – بأنهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك، كما أنه لا يجوز أن يخبر الله تعالى بأنه جعلهم أمة وسطاً – أي: عدولاً – وهم على غير ذلك.

---

[1] تفسير الرازي: ٩٧/٤.

[2] سورة آل عمران، آية: ١١٠.

والخطاب في هاتين الآيتين وإن كان موجهاً لمن كان موجوداً مع النبي وقت نزول الآيتين إلا أنه يشمل جميع الأمة ويكون الصحابة هم أولى الناس بالدخول فيه لما لهم من المآثر الجليلة والأعمال الخيرية النبيلة التي جعلتهم أهلاً لأن يتصفوا بتلك الصفات الواردة في الآيتين.

قال الشاطبي [1] رحمه الله تعالى: سنة الصحابة رضي الله عنهم سنة يعمل عليها ويرجع إليها، ومن الدليل على ذلك أمور:

- أحدها: ثناء الله عليهم من غير مثنوية ومدحهم بالعدالة وما يرجع إليها كقوله تعالى «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ »، وقوله « وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً»، ففي الآية الأولى: إثبات الأفضلية على سائر الأمم، وذلك يقضي باستقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة.

وفي الثانية: إثبات العدالة مطلقاً، وذلك يدل على ما دلت عليه الأولى.

ولا يقال إن هذا عام في الأمة، فلا يختص بالصحابة دون من بعدهم لأنا نقول:

أولاً: ليس كذلك بناء على أنهم المخاطبون على الخصوص ولا يدخل معهم من بعدهم إلا بقياس وبدليل آخر.

ثانياً: على تسليم التعميم أنهم أول داخل في شمول الخطاب، فإنهم أول من تلقى ذلك من الرسول عليه الصلاة والسلام وهم المباشرون للوحي.

ثالثاً: أنهم أولى بالدخول من غيرهم، إذ الأوصاف التي وصفوا بها لم يتصف بها على الكمال إلا هم، فمطابقة الوصف للاتصاف شاهد على أنهم أحق من غيرهم بالمدح، وأيضاً: فإن من بعد الصحابة من أهل السنة عدلوا الصحابة على الإطلاق والعموم فأخذوا عنهم رواية ودراية من غير استثناء، ولا محاشاة، بخلاف غيرهم فلم يعتبروا منهم إلا من صحت إمامته

---

[1] هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، محدث، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر، مات في شعبان سنة تسعين وسبعمائة. انظر ترجمته في « فهرس الفهارس »: ١٣٤/١، الأعلام للزركلي: ٧١/١، معجم المؤلفين: ١١٨/١.

وثبتت عدالته وذلك مصدق لكونهم أحق بذلك المدح من غيرهم، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط، أي: عدول بإطلاق، وإذا كان كذلك فقولهم معتبر وعملهم مقتدى به [1].

(٣) - قوله تعالى: « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » [2].

ففي هذه الآية وصف الله تعالى عموم المهاجرين والأنصار بالإيمان الحق ومن شهد الله له بهذه الشهادة فقد بلغ أعلى مرتبة العدالة.

(٤) - قوله تعالى:« وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [3].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالتهم رضي الله عنهم أن الله تعالى أخبر فيها برضاه عنهم ولا يثبت الله رضاه إلا لمن كان أهلاً للرضا، ولا توجد الأهلية لذلك إلا لمن كان من أهل الاستقامة في أموره كلها عدلاً في دينه.

ومن أثنى الله تعالى عليه بهذا الثناء كيف لا يكون عدلاً وإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس فكيف لا تثبت عدالة صفوة الخلق وخيارهم بهذا الثناء الصادر من رب العالمين.

(٥) - قوله تعالى: « لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا »[4].

وهذه الآية فيها دلالة واضحة على تعديل الصحابة الذين كانوا مع النبي، يوم الحديبية، وقد تقدم ذكر عدتهم وأنهم كانوا ألفاً وأربعمائة ووجه

---

[1] الموافقات: ٤/٤٠ - ٤١.
[2] سورة الأنفال، آية: ٧٤.
[3] سورة التوبة، آية: ١٠٠.
[4].سورة الفتح آية: ١٨

دلالة الآية على تعديلهم رضي الله عنهم أن - الباري جل وعلا – أخبر برضاه عنهم، وشهد لهم بالإيمان وزكاهم بما استقر في قلوبهم من الصدق والوفاء والسمع والطاعة ولا تصدر تلك التزكية العظيمة من – الرب جل وعلا – إلا لمن بلغ الذروة في تحقيق الاستقامة على وفق ما أمر الله به والصحابة رضي الله عنهم كانوا في مقدمة من استقاموا في جميع الأحوال فالآية فيها بيان أن طاعة الله والرسول وجدت من أهل بيعة الرضوان أما طاعة الله فالإشارة إليها بقوله « لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ » وأما طاعة الرسول ﷺ فبقوله: « إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ» بقي الموعود به وهو إدخال الجنة أشار إليه بقوله تعالى: « لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ»لأن الرضا يكون معه إدخال الجنة، كما قال - عز وجل - « وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ» [1].

(٦) - قوله تعالى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا»[2].

فهذا الوصف الذي وصفهم الله به في كتبه، وهذا الثناء الذي أثنى به عليهم لا يتطرق إلى النفس معه شك في عدالتهم.

قال القرطبي رحمه الله تعالى عند تفسيره لهذه الآية: « فالصحابة كلهم عدول، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله، هذا مذهب أهل السنة والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة، وقد ذهبت شرذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم، ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر، فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال، فظهرت فيهم الحروب وسفك

[1] انظر التفسير الكبير للرازي ٩٥/٢٨، والآية (٢٢) من سورة المجادلة.
[2] سورة الفتح آية: ٢٩.

الدماء، فلابد من البحث وهذا مردود فإن خيار الصحابة وفضلاءهم كعلي وطلحة والزبير وغيرهم رضي الله عنهم ممن أثنى الله عليهم وزكاهم ورضي عنهم وأرضاهم ووعدهم الجنة بقوله تعالى: «مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا»[1]، وخاصة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول هم القدوة مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبيهم بإخباره لهم بذلك وذلك غير مسقط من مرتبتهم وفضلهم إذ كانت تلك الأمور مبنية على الاجتهاد [2].

(٧) - قوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ »[3].

فالصحابة رضي الله عنهم هم السابقون من أمة محمد ﷺ إلى كل خير، وإلى تحصيل كل قربة فيها رضى الرب جل وعلا، ولا يصدر ذلك إلا ممن تحقق بوصف العدالة.

قال أبو محمد بن حزم بعد أن ذكر أفضلية جماعات الصحابة حسب سبقهم إلى الإسلام وحسب المشاهد، قال: « فكل من تقدم ذكره من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم إلى تمام بيعة الرضوان فإنا نقطع على غيب قلوبهم وأنهم كلهم مؤمنون صالحون، ماتوا على الإيمان والهدى والبر كلهم من أهل الجنة لا يلج أحد منهم النار البتة لقول الله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ » [4] وقوله تعالى: « لَقَد رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ» [5]الآية - إلى أن قال: – فمن أخبر الله عنهم بذلك فلا يحل لأحد أن يتوقف في أمرهم ولا الشك فيهم البتة» [6].

---

[1] سورة الأحزاب، آية: ٣٥.
[2] الجامع لأحكام القرآن، ٢٩٩/١٦.
[3] سورة الواقعة، آية: ١٠ – ١٢
[4] سورة الواقعة، آية: ١٠ – ١٢.
[5] سورة الفتح آيه: ١٨.
[6] ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة، ص: ٢٦٥ – ٢٦٦.

(٨)- قوله تعالى: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[1].

فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسر أبو بكر الصديق هاتين الكلمتين من الآيتين حيث قال في خطبته يوم السقيفة مخاطباً الأنصار: «إن الله سمانا (الصادقين) وسماكم (المفلحين)، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»[2].

فهذه الصفات الحميدة في هاتين الآيتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ واتصفوا بها ولذلك ختم الله صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون وختم صفات الذين آزروهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول.

فهذه الآيات التي أسلفناها من الآيات البينة الدالة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم،فعدالتهم ثابتة بنص القرآن.

---

[1] سورة الحشر، آية: ٨ – ٩.

[2] العواصم من القواصم، لابن العربي، ص: ٤٤ – ٤٥، والآية رقم: (١١٩) من سورة التوبة.

المبحث الثاني: إثبات عدالة الصحابة بالسنة

ما رواه البخاري في كتاب الاعتصام عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله - ﷺ -:

يجاء بنوح يوم القيامة فيقال له: هل بلغت؟ فيقول: نعم يا رب، فتسأل أمته: هل بلغكم؟ فيقولون: ما جاءنا من نذير، فيقول: من شهودك؟ فيقول: محمد وأمته، فيجاء بكم فتشهدون ثم قرأ رسول الله - ﷺ - وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ـ قال عدلا - لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً[1].

وقد رواه البخاري أيضاً في كتاب التفسير من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: يدعى نوح يوم القيامة فيقول: لبيك وسعديك يا رب، فيقول: هل بلغت؟ فيقول: نعم، فيقال لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير، فيقول: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، فيشهدون أنه قد بلّغ ويكون الرسول عليكم شهيداً، فذلك قوله جل ذكره: «وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»، والوسط: العدل [2].

قال ابن حجر في فتح الباري: قوله والوسط: العدل: هو مرفوع من نفس الخبر، وليس بمدرج من قول بعض الرواة كما وهم فيه بعضهم [3].

ومن الشعر: قول زهير:

---

[1] البخاري: كتاب الاعتصام. باب: قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) ٢٦٨/٤.
[2] البخاري: كتاب التفسير، باب: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) ١٠٠/٣.
[3] فتح الباري: ١٧٢/٨.

هم وسط يرضى الأنام بحكمهم إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم [1].

وأما المعنى: فهو ـ كما يقول الفخر الرازي ـ من وجوه:

أحدها: أن الوسط حقيقة في البعد عن الطرفين فكان معتدلاً فاضلا.

وثانيها: إنما سمي العدل وسطاً لأنه لا يميل إلى أحد الخصمين. والعدل: هو المعتدل الذي لا يميل إلى أحد الطرفين.

وثالثها: لا شك أن المراد بقوله: «وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا »[2] طريقة المدح لهم، لأنه لا يجوز أن يذكر الله تعالى وصفاً ويجعله كالعلة في أن جعلهم شهوداً له ثم يعطف على ذلك شهادة الرسول إلا وذلك مدح، فثبت أن المراد بقوله وسطاً: ما يتعلق بالمدح في باب الدين، ولا يجوز أن يمدح الله الشهود حال حكمه عليهم بكونهم شهوداً إلا بكونهم عدولاً، فوجب أن يكون المراد من الوسط العدالة.

رابعها: إن أعدل بقاع الشيء وسطه لأن حكمه مع سائر أطرافه على سواء وعلى اعتدال، والأطراف يتسارع إليها الخلل والفساد، والأوساط محمية محوطة، فلما صح ذلك في الوسط صار كأنه عبارة عن المعتدل الذي لا يميل إلى جهة دون جهة [3].

والخطاب وإن كان موجهاً للموجودين مع النبي - ﷺ - زمن نزول الآية إلا أنه عام لجميع الأمة، ويكون الصحابة قد دخلوا فيه دخولاً أولياً، إذ ما من شك أنهم أولى بالدخول في ذلك من غيرهم، وذلك لما لهم من مآثر جليلة، وأعمال في الخير عظيمة، أهلتهم للإتصاف بذلك ـ رضي الله عنهم ـ قال الإمام الشاطبي في الموافقات:

ولا يقال: إن هذا عام في الأمة، فلا يختص بالصحابة دون من بعدهم لأنا نقول:

---

[1] انظر تفسير ابن كثير: ١٩٠/١- ١٩١ الفخر الرازي: ١٠٨/٤- ١٠٩، القرطبي: ١٥٣/٢.

[2] سورة البقرة، آية: ١٤٣.

[3] تفسير الرازي: ١٠٩/٤.

أولا: ليس كذلك بناء على أنهم المخاطبون على الخصوص، ولا يدخل معهم من بعدهم إلا بقياس وبدليل آخر.

وثانياً: على تسليم التعميم، إنهم أول داخل في شمول الخطاب، فإنهم أول من تلقى ذلك من الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـأ، وهم المباشرون للوحي.

وثالثاً: إنهم أولى بالدخول من غيرهم إذ الأوصاف التي وصفوا بها لم يتصف بها على الكمال إلا هم، فمطابقة الوصف للإتصاف شاهد على أنهم أحق من غيرهم بالمدح [1].

ومن السنة أيضا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه». واللفظ لمسلم [2].

وجه الاستدلال من الحديث الشريف على عدالة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: ما ذكره السخاوي في فتح المغيث حيث قال بعد أن أورده: ووجه الاستدلال به: أن الوصف لهم بغير العدالة سبّ، لا سيما وقد نهى ـ ﷺ ـ بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه لشهود المواقف الفاضلة، فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى [3].

ثم إن الحديث وإن ورد على سبب، وذلك أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنهما ـ شيء فسبه خالد فقال النبيﷺ: «لا تسبوا أصحابي...» الحديث. بحيث خصه أصحاب الحديث طالت صحبته وقاتل معه وأنفق وهاجر، فالعبرة إنما هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذهب إليه الأكثرون وصححه القاضي عياض هنا.

---

[1] الموافقات: ٤٨/٤.

[2] أخرجه مسلم في كتاب الصبحابة، باب: تحريم سب الصحابة – رضي الله عنهم – عن أبي هريرة – رضي الله عنه – إلا أن الحافظ ذكر في الفتح ٣٥/٧،أن مسلماً قد أخرجه عن أبي هريرة بدل أبي سعيد قال: وهو وهم.

[3] فتح المغيث: ١٠٢/٣.

ذكر ذلك السخاوي في فتح المغيث وقال: «ومثل هذا يقال وإن كان المقول له صحابياً للتنبيه على إرادة حفظ الصحبة عن »[1].

ثم إن الحديث قد اشتمل على ثناء النبي - ﷺ - العظيم على أصحابه، وبين أن من بعدهم لا يمكن أن يلحق بهم مهما قدم من خير وعمل صالح، وأن مدّ طعام يقدمه أحدهم أفضل عند الله وأكثر ثواباً من مثل جبل أحد ذهباً يقدمه من سواهم، وهذا الثناء والفضل لا يمكن أن يكون إلا لمن كانوا عدولاً مستقيمين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

ومنها: ما رواه الترمذي عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه النبي - ﷺ - يقول في قوله تعالى: « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ »[2]، قال: إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله. وقال: هذا حديث حسن، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن بهز ابن حكيم نحو هذا ولم يذكروا فيه: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»[3].

وجه الاستدلال من هذا الحديث أن النبي - ﷺ - قد أثبت لهذه الأمة الخيرية والكرامة عند الله على من تقدمها من الأمم، وفي ذلك دلالة على الاستقامة وحسن السيرة وطيب السريرة المستلزم للعدالة، والخيرية هنا وإن ثبتت لجميع الأمة فالصحابة يدخلون في ذلك دخولاً أولياً، بل هم أولى بالدخول في ذلك من غيرهم.

ومن السنة أيضاً: ما رواه البزار عن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين[4].

وجه الاستدلال من هذا الحديث: أنّ في اختيار الله لهم على الثقلين أعظم الدليل على أنهم عدول، وإلا فما كان الله سبحانه وتعالى أن يختار من سائر خلقه سوى النبيين والمرسلين قوماً ليسوا عدولا ولا صالحين.

---

[1] المصدر السابق: ١٠٢/٣.
[2] سورة آل عمران، آية: ١١٠.
[3] الترمذي: كتاب تفسير القرآن. باب: ومن سورة آل عمران: ٢٩٤/٤.
[4] ذكره السخاوي في فتح المغيث وقال: أخرجه البزار بسند رجاله موثقون: ١٠٣/٣.

ومنها: ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب....»الحديث، واللفظ للبخاري [1].

وجه الاستدلال من هذا الحديث على عدالة الصحابة ـ رضي الله عنهم: أن النبي ـ ﷺ ـ قال ذلك في حجة الوداع وقد اجتمع فيها أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ كلهم أو جلّهم، وفي قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ هذا لهم أعظم الدليل ـ كم يقول ابن حبان في صحيحه ـ على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف، إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله ـ ﷺ ـ وقال: «ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب» فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دلّ ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله ـ ﷺ ـ شرفاً [2].

ومنها: ما رواه أحمد في مسنده والترمذي وابن حبان في صحيحيهما عن عبدالله بن مغفل رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «الله الله في أصحابي، الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله تبارك وتعالى، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه». واللفظ لأحمد[3].

وجه الاستدلال من هذا الحديث: أن النبي ـ ﷺ ـ يحذر المسلمين ربهم، أن يتخذوا أصحابه غرضاً وهدفاً للطعن فيهم، أو الحط من قدرهم، ولا يحذر النبي ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ من ذلك إلا لمن كانوا عدولاً صالحين.

---

[1] البخاري: كتاب العلم. باب: ليبلغ العلم الشاهد الغائب: ٣١/١، مسلم: كتاب القسامة باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال: ١٣٠٦/٣.

[2] صحيح ابن حبان: ٩٠/١.

[3] انظر مسند الإمام أحمد: ٨٧/٤، ٨٨/٤، ٥٤/٥- ٥٥، الترمذي كتاب المناقب: باب: من سب اصحاب النبي - ﷺ -: ٣٥٨/٥، موارد الظمآن للهيثمي كتاب المناقب. باب: فضل أصحاب رسول الله - ﷺ - ومن بعدهم: ص ٥٦٨ - ٥٦٩.

وهذا الحديث ضعفه بعض العلماء بحجة أنه قد تفرد بروايته عبيدة عن عبد الرحمن، وأن عبد الرحمن مجهول إذ لم يرو عند أحد غير عبيدة.

ويجاب عنه: بأن تفرد عبيدة لا يضر إذ هو ثقة كما يقول ابن معين على ما نقله الذهبي في الكاشف[1]. أو صدوق كما يقول ابن حجر في التقريب[2].

ثم إن عبد الرحمن وإن لم يرو عنه إلا عبيدة وقال ابن حجر عنه أنه مقبول فقد ذكره ابن حبان في الثقات[3]، ثم إنه من كبار التابعين الذين يتساهل في أمرهم بما لا يتساهل في غيرهم.

على أن الحديث قد حسنه جلال الدين السيوطي كما في الجامع الصغير [4] ورواه ابن حبان في صحيحه كما ذكره الهيثمي في موارد الظمآن.

ورواه الترمذي في صحيحه وقال: هذا حديث حسن غريب، كما رواه الإمام أحمد في مسنده من عدة طرق.

ومن مجموع ذلك يتبين لنا أن الحديث يعمل به لا سيما وأنه لايتعلق بصريح الأحكام.

وهذه الأحاديث وإن لم تصرح بعدالتهم إلا أنها تستلزم ذلك.

---

[1] الكاشف: ٢٤١/٢.

[2] تقريب التهذيب: ٥٤٧/١.

[3] المصدر السابق: ٤٨٠/١، وانظر التهذيب: ١٧٦/٦ - ١٧٧

[4] الجامع الصغير ومعه فيض القدير: ٩٨/٢.

المبحث الثالث: إثبات عدالة الصحابة بالإجماع

فقد نقل الإجماع على عدالة الصحابة غير واحد ممن يُعتد به من أهل العلم، فقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: «ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول فواجب الوقوف على أسمائهم والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليهتدي بهديهم فهم خير من سلك سبيله واقتُدي به[1].

والإمام الجويني إمام الحرمين، كما نقله عنه السخاوي في فتح المغيث حيث قال: وممن حكى الإجماع على القول بعدالتهم إمام الحرمين، قال: ولعل السبب فيه أنهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول - ﷺ -، ولما استرسلت على سائر الأعصار[2].

والإمام العراقي حيث قال في شرح ألفيته:

إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم، وأما من لابس الفتن منهم ـ وذلك من حيث مقتل عثمان - فأجمع من يعتد به في الإجماع على تعديلهم ـ أيضاً ـ إحساناً للظن بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد[3].

والحافظ ابن حجر حيث قال في الإصابة: اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة[4].

---

[1] الإستيعاب - ابن عبدالبر-١٩/١.
[2] فتح المغيث: ١٠٣/٣.
[3] شرح ألفية العراقي: ١٣/٣- ١٤.
[4] الإصابة: ٩/١.

والإمام ابن الصلاح حيث قال في مقدمته:

إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، قال: ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة والله أعلم[1].

والإمام الألوسي حيث قال في الأجوبة:

اعلم أن أهل السنة ـ إلا من شذّ ـ أجمعوا على أن جميع الصحابة عدول، يجب على الأمة تعظيمهم، فقد أخلصوا الأعمال من الرياء نفلاً وفرضاً، واجتهدوا في طاعة مولاهم ليرضى، وغضوا أبصارهم عن الشهوات غضاً، فإذا أبصرتهم رأيت قلوباً صحيحة وأجساداً مرضى، وعيوناً قد ألفت السهر فما تكاد تطعم غمضاً، بادروا أعمارهم لعلمهم أنّها ساعات تقضى، ولله در من قال فيهم شعراً:

لله درّ أناس أخلصوا عملاً على اليقين ودانوا بالذي أمروا

أولاهم ـ نعماً فازداد شكرهم ثم ابتلاهم فأرضوه بما صبروا

وفوّاله ثم وافوه بما عملوا به سيوفهم يوماً إذا نشروا.

ومن ارتكب منهم ما يخالف بعض هذه الأوصاف، لم يمت إلّا وهو أنقى من ليلة القدر غير مدنس بوصمة، ولا مصر على سيئة[2].

والإمام ابن كثير حيث قال في الباعث الحثيث:

الصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة، لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم،

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: ص ١٤٧.

[2] الأجوبة: ص ١٠.

وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله - ﷺ - رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل[1].

والإمام النووي حيث قال في شرحه على صحيح مسلم:

اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهادتهم وروايتهم وكمال عدالتهم - رضي الله عنهم أجمعين - [2]. وقال في التقريب: الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به[3].

والإمام الغزالي حيث قال في المستصفى: والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به وذلك لا يثبت، فلا حاجة إلى تعديل[4].

وكثير غيرهم من العلماء، ممن نقل اتفاق أهل السنة والجماعة قاطبة، وإجماعهم على عدالة جميع الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -.

وهذا الإجماع مع ما تقدم من الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة على عدالة الصحابة لا يعكر عليه شيء من أوهام وطعون من لا يُعتد بقوله في تشكيك الأمة بعدالة الصحابة رضوان الله عليهم، فأي جرح لأحد من الطاعنين على الصحابة يقوى على معارضة شهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لهم بالعدالة، وأي مسلم يلتفت إلى أوهام المبطلين ونفح سموم المشككين وقد أجمعت الأمة كما بيّنّا على عدالتهم، وما أجمل ما روى الخطيب البغدادي رحمه الله بسنده إلى أبي زرعة الرازي قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به

---

[1] الباعث الحثيث: ص ١٨١ – ١٨٢.
[2] صحيح مسلم بشرح النووي: ١٤٩/١٥.
[3] تقريب النواوي: ٢١٤/٢.
[4] المستصفى: ص ١٨٩ – ١٩٠.

حق، وإنما أدى إلينا ذلك كلّه الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة[1].

المبحث الرابع: إثبات عدالة الصحابة بالمعقول

هو ما تواتر عنهم من الأعمال الجليلة، والخيرات الوفيرة، التي قدموها للدين الحنيف، فقد بذلوا في سبيل نصرة الحق، ورفع راية العدل، الغالي، والرخيص، والنفس والنفيس، وما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا ـ رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

قال الخطيب البغدادي في كفايته: على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. قال: هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء ا. هـ [2].

وقال الإمام عضد الدين في شرح مختصر المنتهى:

ولنا أيضاً ما تحقق عنهم بالتواتر من الجد في امتثالهم الأوامر والنواهي وبذلهم الأموال والأنفس، وذلك ينافي عدم العدالة[3].

وبمثل هذا قال ابن همام الدين وأمير بادشاه البخاري كما في تيسير التحرير [4].

---

[1] الكفاية في علم الرواية-البغدادي- ٤٩/١.
[2] الكفاية: ص ٩٦.
[3] شرح مختصر المنتهى: ٦٧/٢.
[4] انظر التحرير وشرحه: ٦٥/٣.

الشيخ الدكتور التازي - رحمه الله ـ فلقد أجاد في صياغة الدليل العقلي على عدالة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأبدع في سياقه أيما إبداع، وذلك في محاضراته حيث يقول:

وأما العقل: فإن من تتبع تاريخ الصحابة وسوابقهم في الإسلام بعد اعتناقهم له، وعرف سيرهم من حين إسلامهم إلى وقت وفاتهم، وأنهم لا يرتكبون من الإثم والفواحش الكبائر، ولا يصرون على اللمم والصغائر، ولا يفعلون ما يخرم مروءتهم، أو يسيء إلى سمعتهم، وأن من وقع في ذلك منهم، سارع إلى التوبة، وبادر إلى الأوبة، لا يسعه إلا الجزم بعدالتهم، ذلك أن المقدمات ترشد دائماً إلى النتائج، فإذا كانت المقدمات واقعية محققة، وصحيحة مسلمة، لا تحوم حولها الشكوك، ولا تنزل بساحتها الريب، فإنها لا بدّ أن تسوقك إلى النتائج المسلمة عقلاً، والصحيحة منطقاً وفكراً، الواقعية حقيقةً وفعلاً، وحينئذ لا تكون موضوعاً صالحاً للنـزاع والجدل، ولا قيلا تعتريه الظنون والشبه، وإنما تؤخذ مسلمة عند كل عاقل، بمقتضى ما تقوله قواعد المنطق، وما تقره قوانين الفكر والنظر، وإليك بعضاً من هذه المقدمات التي لم يختلف فيها اثنان لترى نفسك وقد جزمت بنتائجها عن بينة وعرفان، وآمنت بعدالة الصحابة عن عقيدة وإيمان.

بعث النبي - ﷺ - فأمره ربه أن ينذر الأقربين من عشيرته، ويبلغ الناس دعوته فصدع بالأمر، وقام يدعو قومه إلى الحق مبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فعز على القوم دينهم، ودين آبائهم، ووجدوا في هذه الدعوة ما يجرح عزتهم، ويحط من حميتهم، وينزل من كبريائهم، ويفوت عليهم متع الحياة وموضع الصدارة فيهم، فقاوموها عن غضب وحميـة، وردوها لا عن بصر وروية، فكان رداً غير كريم، وعملاً غير سليم.

غير أن دعوة الحق لا بد أن تجد طريقها إلى بعض القلوب المستعدة للخير، والنفوس المعدة لقبوله والدفاع عنه، فاستجاب له نفر من ضعفائهم، تحملوا أذى قومهم، وصبروا على ما أصابهم، ورضوا بالعقاب، واستعذبوا العذاب، ولم يثنهم ذلك عن عقيدتهم، ولم يضعف من إيمانهم، وحين اشتد

تعذيبهم، وغلبوا على أمرهم، ومنعوا بالقهر عن الجهر بكلمة الحق، هجروا أوطانهم التي أحبوها، وخرجوا من ديارهم التي نشأوا فيها، وفارقوا أولادهم على حبهم، وزوجاتهم اللاتي لم يتبعنهم في دينهم، فراراً بعقيدتهم، ورغبة في مثوبة الله تعالى لهم، لا يبالون بما فاتهم من متع الحياة الدنيا، إيثاراً لما عند الله في الحياة الأخرى.

ولما هاجر النبي - ﷺ -، إلى المدينة، ووجد بها أنصاراً يحبهم ويحبونه، رأى المهاجرون والأنصار الفرصة مواتية لإعلاء كلمة الله وإزالة العقبات عن طريق دعوة الحق، وإعلانها في حرية وأمن، فبذلوا أرواحهم رخيصة في سبيل الدين، وباعوا نفوسهم عن رغبة في إعلاء كلمة اليقين، وأنفقوا أموالهم على حبها وشدة حاجتهم إليها في سبيل مرضاة ربهم، وتثبيت عقائدهم، والدفاع عنها ضد عدوهم، وهم في كل ذلك قد أخلصوا للدين الذي اعتنقوه عن إيمان بكل ما عندهم من إخلاص، وأحبوا إسلامهم الذي أيدوه بكل ما لديهم من حب، متمسكين بآداب الدين وتعاليمه، متشبثين بكل كبيرة أو صغيرة من أهدافه، ناصحين الله ورسوله، حتى إذا ما استقرت قواعد الإيمان، وعلت كلمة القرآن، اندفعوا بعد كالسيل يفتحون الأمصار، وينشرون الإسلام، يرفعون رايته، ويحققون عدالته، لا تأخذهم في لومة لائم، ولا يخشون أحداً إلا الله واليوم الآخر، فلما انتصروا وحكموا تواضعوا وعدلوا، فانتشر الأمان، وساد السلام. ألست ترى بعد ما ذكرنا لك من واقع تاريخهم، وحميد سيرهم، وجميل سلوكهم في أنفسهم وفي مجتمعاتهم، في حروبهم وسلمهم ـ وما ذكرناه لك قلّ من كثر، ونقطة من بحر ـ أنّ هؤلاء الصحابة كانوا من ذلك الضرب الرفيع من الناس الذين يعتبرون مثلاً علياً في تاريخ البشرية، ورواداً مهرة في حياة الإنسانية، قلما يأتي الزمان بمثلهم أو تجود الحياة بنظيرهم، اللهم إلا فترات من الزمان، متباعدة في تاريخ الإنسان، وأوقات متباينة في دنيا الناس، وهل ترى بعد ذلك أن الصحابة غير عدول ولا ثقات، وأنهم لم يؤدوا بصدق ما تحملوا من أمانة دينهم، ولم يبلغوا بحرص رسالة نبيهم؟ اللهم لا [1].

[1] محاضرات في علوم الحديث ١ /١٤٤-١٤٧.

الفصل الثالث: أقوال العلماء في عدالة الصحابة

أقوال العلماء في عدالة الصحابة

أقوال العلماء في عدالة الصحابة

أطلق القول بعدالة الصحابة عامة، جماعة كبيرة من علمائنا.

فقد ذكر العلامة المحدث الكبير محمد عوامة حفظه الله في كتابه «خطوات منهجية في إثبات عدالة الصحابة رضي الله عنهم» هذه الأقوال، فنأتي ببعض منها.

جاء في «المسودة » لآل تيمية رحمهم الله: «الذي عليه سلف الأمة، وجمهور الخلف: أن الصحابة رضي الله عنهم عدول بتعديل الله تعالى لهم»[1].

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في كتابه «العقيدة الطحاوية» التي هي مذكور فيها عقيدة الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم وما يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به لرب العالمين:

«ونحب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير لا نذكرهم، ونرى حبهم ديناً وإيماناً وإحساناً، وبغضهم كفراً وشقاقاً، ونفاقاً وطغياناً»[2].

ونقل ابن تيمية رحمه الله عن الإمام مالك رضي الله عنه قوله: «إنما هؤلاء ـ الطاعنون في الصحابة – أقوام أرادوا القدح في النبي عليه الصلاة والسلام، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه، حتى يقال: رجل سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين»[3] .

---

[1] المسودة، ص ٢٩٢.
[2] العقيدة الطحاوية، ص ٢٩.
[3] الصارم المسلول، ص٥٨٠.

كما نقل أيضاً قول الإمام أحمد لصاحبه أبي الحسن الميموني: «يا أبا الحسن إذا رأيت أحدا يذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فاتهمه على الإسلام»[1] .

وجاءت هذه النتيجة ـ مع الحكم بالزندقة ـ على لسان عصري الإمام مالك، وأحد رجالات الإمرة والولاية، وذوي الصدارة والشرف، هو الأمير عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم، ولد سنة ١١، وتوفي سنة ١٨٤. ترجم له الحافظ في «تعجيل المنفعة»[2] ومما جاء فيها: أن الخليفة المهدي العباسي قال له: ما تقول فيمن تنقّص الصحابة؟ فقلت: زنادقة، لأنهم ما استطاعوا أن يصرحوا بنقص رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتنقّصوا أصحابه، فكانهم قالوا: كان يصحب صحابة سوء.

وجاء هذا الحوار بلفظ أوفى في «تاريخ بغداد»[3]وفي آخره قال له المهدي: ما أراه إلا كما قلتَ.

ومثله قول الإمام أبي زرعة الرازي الذي أسنده إليه الخطيب في « الكفاية »[4]، قال رحمه الله: « إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بهم أولى، وهم زنادقة».

وقرر هذا المعنى وقربه بالمثال: الإمام النسائي رحمه الله تعالى فقد نقل الحافظ المزي في ترجمته من «تهذيب الكمال»[5]: أن النسائي سئل عن «معاوية بن أبي سفيان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد

---

[1] حكم سب الصحابة، ص ٣٢.
[2] ص ٥٨٥.
[3] ج١١ ص ٤١٧.
[4] ص ٤٩.
[5] ج ١ ص ٣٣٩.

الإسلام، كمن نقر الباب، إنما يريد دخول الدار. قال: فمن أراد معاوية، فإنما أراد الصحابة».

وهذا كلام نفيس، وفيه دلالة على عظم إنصاف الإمام النسائي، فإنه هو صاحب «خصائص علي رضي الله عنه».

وقال القاضي أبو الوليد الباجي رحمه الله في «إحكام الفصول» [1]: «الصحابة كلهم عندنا عدول بتعديل الله تعالى لهم، وإخباره عن طهارتهم، وتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لهم، فلا يحتاج إلى السؤال عن حالهم، وقال قوم من المبتدعة: حالهم في وجوب السؤال عن عدالتهم حال غيرهم من الأمة».

ثم ذكر من الأدلة بعض ما ذكره الخطيب من الآيات الكريمة والأحاديث، وأوضحَ وجهَ الاستدلال بها، وذكر حجة الطرف الآخر، وردَّها، فلينظر تمام كلامه.

وعرض إمام الحرمين في «البرهان»[2] لمسألة عدالة الصحابة، وقال فيه كلاماً مجملاً، وأشار بإيجاز واختزال إلى شبهات من قبل المنكرين، ولا يساعد المقام على نقله بتمامه، لكن لا بد من انتقاء جمل منه تدل على مراده.

قال رحمه الله: «ونحن نذكر نكتاً قاطعة يتخذها المرء وَزَرَه ـ أي: ملجأً له ـ ومعتضَده إذا عارضه طعّان يحاول مغمزاً في الصحابة. فمن ذلك: الآيات المشتملة على تقريظهم وإطرائهم وحسن الثناء

عليهم، كآية بيعة الرضوان: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ »[3] والآيات الواردة في المجاهدين، وقوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»[4]، والخطاب فيها اللصحابة، فإذن هم معدَّلون بنصوص الكتاب، مزكّون بتزكية الله تعالى إياهم.

---

[1] ص ٣٧٤(٣٥٧).
[2] ص ٥٦٦- ٥٧٢.
[3] سورة الفتح، آية: ١٨.
[4] سورة آل عمران، آية: ١١٠.

وكانوا رضي الله عنهم معدَّلين بتعديله عليه السلام، مزكّين أبراراً، وكان يعتمدهم في نقل آثاره وأخباره، ويسألهم عن أخبارٍ غابت عنه، وكانوا عنه ناقلين ومخبرين، واشتهر ذلك من سيرته صلى الله عليه وسلم فيهم، وهذا مسلك قاطع في ثبوت عدالتهم بتعديل الرسول عليه السلام عملاً وقولاً».

ثم قال: «إن الأمة مجمعة على أنه لا يسوغ الامتناع عن تعديل جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعل السبب الذي أتاح الله الإجماع لأجله، أن الصحابة هم نقلة الشريعة، ولو ثبت توقّفٌ في رواياتهم، لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولما استرسلتْ على سائر الأعصار»[1].

وللإمام الخطيب في «الكفاية»[2] كلام فيه طول، أنقله بتمامه، لنفاسته، كما وصفه الحافظ في مقدمة «الإصابة»[3]، إلا الأحاديث التي يسندها، فإني أشير إليها إشارة، قال رحمه الله تعالى:

«باب: ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وأنه لا يحتاج إلى سؤال عنهم، وإنما يجب فيمن دونهم»

«كل حديث اتصل إسناده بين من رواه، وبين النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن، فمن ذلك قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»[4].

وقوله: «وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا »[5]، وهذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به الخاص، وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم. وقوله: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ

---

[1] البرهان، ص ٥٦٦-٥٧٢.
[2] من صفحة ٤٦ – ٤٩.
[3] أول صفحة ١٠.
[4] سورة آل عمران، آية: ١١٠.
[5] سورة البقرة، آية: 143.

وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا»[1]. وقوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ»[2].

وقوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ»[3].

وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»[4].

وقوله تعالى: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[5].

وفي آيات يكثر إيرادها ويطول تعدادها.

ووصف رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة مثل ذلك وأطنب في تعظيمهم، وأحسن الثناء عليهم كما ذكرناه في ما مضى.

ونقل العلامة ابن أمير حاج رحمه الله في «التقرير والتحبير»[6] كلاماً نفيساً في عدالتهم رضي عنهم، وعزاه إلى الإمام السبكي، دون تعيين: الوالد تقي الدين، أو ابنه تاج الدين – وإياه أستظهر ـ ولم يسم مصدراً، و هذا نصه: «قال السبكي – رحمه الله ـ: والقول الفصل: نقطع بعدالتهم من غير التفات إلى هذَيَان الهاذين، وزيغ المبطلين، وقد سلف اكتفاؤنا في العدالة بتزكية الواحد، فكيف بمن زكاهم علّام الغيوب، الذي لا يعْزُب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، في غير آية، وأفضل خلق الله الذي عصمه الله عن الخطأ في الحركات والسكنات، محمد صلى الله عليه وسلم في غير حديث !! ونحن نسلّم أمرهم فيما جرى بينهم إلى ربهم جل وعلا، ونبرأ إلى الملك سبحانه ممن يطعن فيهم، ونعتقد أن الطاعن على ضلال مهين،

---

[1] سورة الفتح، آية: 18.
[2] سورة التوبة، آية: 100.
[3] سورة الواقعة، آية: ١٠-١٢.
[4] سورة الأنفال، آية:٦٤.
[5] سورة الحشر، آية: ٨ ـ ٩.
[6] ج٢ ص٢٦٠.

وخسران مبين. ثم قال بعد كلام: «والكل عدول رضي الله عنهم فهم نقلة هذا الدين وحَمَلته، الذين بأسيافهم ظهر، وبألسنتهم انتشر، ولو تلونا الآيَ، وقَصَصنا الأحاديث في تفضيلهم لطال الخطاب، فهذه كلمات من اعتقد خلافها كان على زلل وبدعة، فليُضْمر ذو الدين هذه الكلمات عَقْداً، ليكفّ عما جرى بينهم، فتلك دماء طهر الله منها أيدينا، فلا نلوّث بها ألسنتنا. انتهى».

وقال العلامة محب الله بن عبدالشكور (ت ١١١٩) رحمه الله، صاحب «مسلَّم الثبوت »: «الأكثر من أهل القبلة، وهم أهل السنة والجماعة، قالوا: الأصل في الصحابة العدالة، فلا يحتاج إلى التزكية [1].

---

[1] مع شرحه فواتح الرحموت ١٥/٢.

الفصل الرابع: بيان اختلاف المذاهب في عدالة الصحابة

منها: أهل السنة والجماعة ومن وافقهم

منها: مذهب جمهور الشيعة

منها: مذهب جمهور المعتزلة

منها: مذهب عمرو بن عبيد

ومنها: ...

بيان اختلاف المذاهب في عدالة الصحابة

اختلف العلماء في إثبات العدالة لأصحاب رسول الله - ﷺ - على مذاهب شتى:

منها: أهل السنة والجماعة، ومن وافقهم من الزيدية والمعتزلة في إثبات عدالة جميع الصحابة ـ رضي الله عنهم.

يرى أهل السنة: أن الصحابة قوم اختارهم الله لصحبة نبيه - ﷺ -. ونصرته، وتبليغ شرعه وإعلاء كلمته، وكلهم ـ رضي الله عنهم ـ عدول، قد تحققت فيهم صفة العدالة، وظهر فيهم معناها على ما مر ذكره في تعريفها، ومن صدر منه ما يخالف ذلك كوقوع في معصية مثلاً، فإنما هو لمرة واحدة ولأفراد قلائل، ثم لم يلبث من وقع منه ذلك أن يتوب إلى الله توبة نصوحاً تغسل حوبته، وتحقق أوبته.

ويرون: أن إثبات عدالة الصحابة – رضي الله عنهم ـ مما يؤيده المنقول والمعقول[1] كما ذكرنا الدلائل العقلية والنقلية في ما مضى.

منها: مذهب جمهور الشيعة في عدالة الصحابة - - رضي الله عنهم -:

إن من يقرأ كتب الشيعة بتأن ورويّة يتّضح له جلياً أنّهم يضللون كل من لم يقر بأن النبي - ﷺ - قد نص نصاً صريحاً، وبيّن بياناً مؤكَّداً أن الخليفة من بعده، والإمام الحق للمسلمين ليس إلا علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فهم سواء صرحوا بأن كل من بايع غير علي والصالحين من أهل بيته، أو لم ينكر مبايعة غيره كان ضالّاً من حزب الشيطان كما

[1] صحابة رسول الله في الكتاب والسنة، ص٢٧١،للكبيسي.

هو شان بعضهم، أو لم يصرّحوا بذلك كما هو شأن البعض الآخر، لا يختلفون في هذه الحقيقة التي ذكرناها لأنها عقيدتهم وعليها يقوم مذهبهم.

ومن هنا يتبين أن جميع الصحابة عندهم إلا القليل النادر غير عدول، إذ لا يمكن أن يكون عدلاً من اعتبروه ضالّاً من حزب الشيطان، ومخالفاً لله ولرسوله لمبايعته غير الإمام الحق ـ على زعمهم ـ فالعدالة عندهم إذن إنّما تختص بمن بايع علياً أو الصفوة من أهل بيته وبمن أنكر البيعة لغيرهم، وبهذا حصروا العدالة في المتشيعين لعلي وأهل بيته ومن والاهم من المسلمين.

إنّ مذهب هؤلاء مليء وطافح بالسب واللعن والطعن على جميع أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ إلا القليل النادر، وهم حملة الشريعة، ونقلة الكتاب والسنة، المبلغون لها عن الرسول إلى أمته، والطعن فيهم ضياع للدين، وإبطال للشرع الحكيم، وفي ذلك من الضرر على الإسلام والمسلمين ما فيه[1].

قال الإمام أبو زرعة الرازي ـ رحمه الله ـ كما نقله الخطيب في كفايته: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ـ ﷺ ـ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدّى إلينا هذا القرآن والسنن أصحابُ رسول الله ـ ﷺ ـ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة[2].

ومما يؤيد ما ذكرناه من مذهب الشيعة في الطعن على جميع أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ إلا القليل النادر، وأنهم يعتبرونهم ضُلّالاً من حزب الشيطان، ما ذكره عبد الحسين بن المظفر المعروف عندهم بأبي ذرّ زمانه في كتابه: الشافي في شرح أصول الكافي حيث يقول في مساق كلامه على الإمامة ووجوب معرفة الإمام: إن هؤلاء العارفين من أصحاب النبي ـ ﷺ ـ الذين أضلهم الشيطان، لأنهم مالوا عن الحجة الواضحة، والسبل المنيرة،

---

[1] صحابة رسول الله في الكتاب والسنة، للكبيسي، ص ٢٨٦.
[2] الكفاية: ص ٩٧.

بإطاعتهم غير أهل بيت العصمة؛ إذ الميول عنهم ميول إلى حزب الشيطان، ثم قال:

وبالجملة: فإنهم لما تفطنوا إلى وجوب الخليفة، وتمكنوا من معرفته، فالمانع لهم من الاهتداء إلى ما هو الحق فيه فليس إلّا الشيطان، لأن الله عزّ وجلّ قدرهم على ذلك، وأعطاهم آلة المعرفة، فوجب عليهم تحصيل معرفة الإمام الحق الذي نص النبي - ﷺ - عليه[1]، يعني علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

وممّا يؤيد اعتقادهم بأن الإمامة قد ورد فيها النص على علي - رضي الله عنه - وأنه لا يجوز الاختيار فيها، فمن اختار غير علي فقد ضل سواء السبيل، ما ذكروه لدى قولهم في الإمامة ووصف الإمام: فأين الاختيار من هذا؟ وأين العقول عن هذا؟ وأين يوجد مثل هذا؟ ظنوا أن ذلك يوجد في غير آل رسول الله - ﷺ - كذبتهم والله أنفسهم، ومنتهم الباطل، فارتقوا مرتقاً صعباً دحضاً تزل عنه إلى الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الإمام بعقول حائرة بائرة ناقصة، وآراء مضلة، فلم يزدادوا منه إلا بعداً، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

لقد راموا صعباً، وقالوا إفكاً، وضلوا ضلالاً بعيداً، ووقعوا في الحيرة إذ تركوا الإمام من غير بصيرة، وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل وكانوا مستبصرين، ورغبوا من اختيار الله واختيار رسوله إلى اختيارهم والقرآن يناديهم:«وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ»[2].. إلخ ما قالوا[3].

---

[1] الشافي في أصول الكافي:٤٩/٢ – ٥٠.

[2] سورة القصص، آية: ٦٨.

[3] الاحتجاج ٢٢٨/٢- ٢٢٩، وانظر أصول الكافي٢/ ١٠٥ - ١٠٦.

وأما فخر الشيعة الإمامية وشيخها أبو عبدالله محمد العكبري الملقب بالشيخ المفيد فقد ذكر في مواضع من كتابه الاختصاص: أن الصحابة قد ارتدوا جميعاً بعد وفاة النبي - ﷺ - إلا ثلاثة - أي زيادة على آل البيت - وهؤلاء الثلاثة هم: سلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود [1]، وأبو ذر الغفاري، ثم ذكر أن أربعة آخرين قد لحقوا بهم وهم: عمار بن ياسر، وأبو ساسان الأنصاري[2]، وحذيفة [3]، وأبو عمرة [4]، فصاروا سبعة [5].

وإذا أردت مزيداً من الإطلاع على هذه الفرقة، ومعرفة رأيها في أصحاب رسول الله - ﷺ -، فعليك بكتاب الاحتجاج لأبي منصور الطبرسي بجزأيه، وكتاب النص والاجتهاد لعبد الحسين الموسوي خاصة خاتمته [6].

وكتاب أصول الكافي عمدة كتبهم، والذي يقول عنه مهدي الحسيني في مقدمة المجلد الثاني منه ما نصه: ومن تباشير الخير في هذه الآونة الأخيرة: قيام العلم العلامة المظفر دام فضله لشرح كتاب الكافي، الذي هو أهم الكتب الإسلامية، وأسماها قدراً، وأجلها فضلا، وأرفعها شأناً.. إلخ.

فارجع إلى أجل الكتب الإسلامية - على زعمهم - واقرأ المجلد الثاني لا سيما ص ٥١٢ منه، باب ١٦٣: « فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية»،

---

[1] هو الصحابي الجليل المقداد بن عمرو بن ثعلبة البهراوي - وهو الصحيح وقيل: الحضرمي، المعروف بالمقداد بن الأسود أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله - ﷺ -، ومناقبه كثيرة، توفي بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين في خلافة عثمان - رضي الله عنهما - انظر الإصابة٣ /٤٥٤ - ٤٥٥، أسد الغابة: ٥/٢٥١- ٢٥٤.

[2] هو: حضين – بالضاد المعجمة مصغراً – ابن المنذر بن الحارث الرقاشي – بتخفيف القاف المعجمة -، أبو ساسان - بمهملتين - وهو لقب، وكنيته أبو محمد، كان من أمراء علي بصفين، وهو ثقة، مات على رأس المائة. التقريب: ١/١٨٥.

[3] هو الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان، وهو حذيفة بن حسل – بكسر الحاء وسكون السين – ويقال: حسيل – بضم الحاء - ابن جابر، واليمان لقب حسل، كان حذيفة صاحب سر رسول الله - ﷺ - في المنافقين، وقصته في ذلك شهيرة. مات سنة ست وثلاثين – رضي الله عنه وأرضاه.. انظر أسد الغابة: ١/٤٦٨- ٤٧٠.

[4] هو الصحابي الجليل بشير بن عمر الأنصاري، النجاري، أبو عمرة، اختلف في اسمه، فقيل: عمرو بن محصن، وقيل: ثعلبة بن عمرو بن محصن، وقيل: بشير بن عمرو بن محصن بن عتيك. قال ابن عبد البر: وهو الصواب إن شاء الله. قتل بصفين وهو يقاتل إلى جنب علي – رضي الله عنهما - وروى عنه ابنه عبد الرحمن. انظر الإصابة: ٤/١٤١، الاستيعاب ٤/١٧٢١.

[5] انظر الاختصاص: ص ٤، ص ١٧، ومن أعجب ما قرأته عن الشيعة في أصحاب رسول الله -ﷺ - هو ما كتبه محمد الخالصي الشيعي في رسالته إلى الشيخ محمد بهجت البيطار المؤرخة في ٢٦ / ربيع الأول ١٣٨٢ هـ إذ يقول: لم أذكر الصحابة بخير لأني لا أريد أن أتعرض لعذاب الله وسخطه بمخالفتي كتابه وسنّته في مدح من ذمّه الكتاب والسنة، والإطراء على من قبح أعماله القرآن المجيد، والأحاديث المتواترة عن النبي- ﷺ- وغاية ما كنت أكتبه وأقوله هو أن كتاب الله وسنة نبيه لم تذكر الصحابة بخير، ولا تدل على فضل لهم لأنهم صحابة. وانظر ص 46 فقد استغفر ربه مما كان له من حسن الظن بالصحابة والسلف. عن رسالة الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة للشيخ محمد بهجة البيطار.

[6] انظر النص والاجتهاد: من ٣٦٥ فما بعدها.

فستجد العجب العجاب، من الطعن السافر على جلة الأصحاب، لا لشيء إلا لأنهم بايعوا غير علي ـ رضي الله عنه وعنهم أجمعين ـ الذي زعموا أن كثيراً من الآيات قد نزلت في ولايته، ونصت على صحة خلافته، وحكمت بعدم إيمان منكر وصايته[1].

قال القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة: وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثني عشر النص الجلي، الذي يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفّروا لذلك صحابة النبي ـ عليه السلام ـ[2].

ومن هذه النصوص وأمثالها، يتبين لنا فساد عقيدتهم في أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ من غير أهل البيت ـ إلا من قل ـ، فيستبعد من أمثال هؤلاء أن يقولوا بعدالة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بعد أن وصفوهم بالكفر والزيغ والضلال، وأنهم من حزب الشيطان، وأنهم أصحاب عقول حائرة بائرة، وأرباب آراء مضلة ـ حاشاهم ـ رضي الله عنهم ـ، وما كان كل ذلك إلا لأنهم لم يبايعوا علياً، واختاروا غيره من الخلفاء الراشدين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، كما يرون أن ضلال الناس وبعدهم عن الحق قائم إلى يومنا هذا لعدم اتباعهم الصفوة المختارة من آل بيت علي ـ عليهم السلام، إذ الإمامة لا تكون إلا في علي وآل بيته إلى قيام الساعة[3].

عندهم وفي الحقيقة أنه ليس لهؤلاء حجة يعتمد عليها، ولا دليل يعتد به، وإنما هي أقوال مزخرفة مزينة، يحسبها الظمان ماء حتى إذا جاءها لم يجدها شيئاً، تارة يقولونها من عند أنفسهم، وتارة ينسبونها إلى الصفوة من آل بيت النبوة، وآل البيت ـ سلام الله عليهم ـ برآء من أي سب أو شتم لأصحاب رسول الله ـ. وإنما كانوا يعملون بقوله تعالى: «وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ»[4]. وعلى رأسهم سيدنا علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، فمن المعلوم بالتواتر أنه كان الوزير

---

[1] انظر أصول الكافي: ٥١٢/٢، فما بعدها، المراجعات: ص ٥٦ ــ ٥٩.
[2] شرح الأصول الخمسة: ص ٧٦١، وانظر الفرق بين الفرق: ص ٣٢١ و ٣٥٧.
[3] صحابة رسول الله في الكتاب والسنة، للكبيسي، ص ٢٩٠.
[4] سورة الحشر: آية ١٠.

المقرب، والمستشار المحبب، إلى أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ.

وبالجملة: فالصحابة كلهم كانوا كما وصفهم الله تبارك وتعالى: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ»[1]. فيما تقدم من أدلة الكتاب والسنة، والإجماع، والمعقول، كاف إثبات العدالة لهم، والرد على من انتقصهم، أو طعن فيهم ـ رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين ـ.

منها: مذهب جمهور المعتزلة:

اختلفت المعتزلة في عدالة أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ: فذهب جمهورهم:

إلى أن الصحابة كلهم عدول إلا من قاتل علياً ـ رضي الله عنه ـ ولم يتب من قتاله. وقد صرح بذلك عنهم الإمام ابن عبد الشكور في فواتح الرحموت حيث قال: وقالت المعتزلة: الصحابة كلهم عدول إلا من قاتل أمير المؤمنين علياً وآله الكرام ـ ولم يتب عنه ـ كرم الله وجهه ووجوه الصنع[2].

هذا والإمام عضد الدين في شرح مختصر المنتهى حيث قال: وقالت المعتزلة: هم عدول إلا من علم أنه قاتل علياً فإنه مردود[3].

والإمام السخاوي في فتح المغيث حيث قال: وذهبت المعتزلة إلى رد من قاتل علياً[4].

والإمام العراقي في شرح ألفيته حيث قال: وذهبت المعتزلة إلى فسق من قاتل علياً منهم[5].

---

[1] سورة الفتح: آية ٢٩.
[2] فواتح الرحموت: ٢/١٥٥- ١٥٦.
[3] شرح مختصر المنتهى: ٢/٦٧.
[4] فتح المغيث: ٣/ ١٠٤.
[5] شرح الفية العراقي ٣/ ١٤.

وغيرهم من العلماء[1] وما ذكره هؤلاء العلماء هو الذي يفهم كلام القاضي عبد الجبار في المغني[2].

ووجهتهم فيما ذهبوا إليه:

أن علياً وصحبه كانوا على الحق، وأن معاوية وصحبه كانوا على الباطل، وليس من قاتل محقاً كمن قاتل مبطلا، فالأول تبقى عدالته لدفاعه عن الحق، والثاني يجرح وتسلب عدالته لقتاله أهل الحق[3].

منها: مذهب عمرو بن عبيد

وذهب عمرو بن عبيد منهم إلى أن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كلهم عدول قبل الفتن لا بعدها. كما نقله عنه الشوكاني في إرشاد الفحول حيث قال:

القول الثالث: إنّهم كلهم عدول قبل الفتن لا بعدها، فلا يجب البحث عنهم، وأما بعدها فلا يقبل الداخلون فيها مطلقاً ـ أي من الطرفين ـ لأن الفاسق من الفريين غير معين، وبه قال عمرو بن عبيد من المعتزلة[4].

ووجهته فيما ذهب إليه:

أن الله تعالى إنما عدلهم في عهد النبوة، وقبل أن تقع الفتنة، أما بعد وقوع الفتنة وخوض بعضهم فيها، ووقوع الحرب بينهم مما يجرحهم ويسلب العدالة عنهم، فإنه يجب البحث من جديد عن عدالتهم، غير أن

---

[1] انظر إرشاد الفحول: ص ٧٠، محاضرات في علوم الحديث: ١٤٩/١.
[2] انظر المغني ٨٤/٢٠ ـ ٩٤ القسم الثاني في الإمامة.
[3] محاضرات في علوم الحديث: ١٤٩/١.
[4] إرشاد الفحول: ص ٧٠، وانظر محاضرات في علوم الحديث: ١/ ١٤٨، الفرق بين الفرق: ص ١٢١ و ٣٢٠.

ظاهر العدالة فيهم لا يحتاج إلى بحث جديد عن عدالته، لأنه باق على أصله من تعديل الله تعالى له، حيث لم يثبت عنه ما يجرحه وينفي عدالته[1].

ويرد على ما ذهب إليه جمهورهم ـ بما ذكره الشوكاني في إرشاد الفحول حيث قال:

إنّ تمسكهم بما تمسكوا به من الشبه، يدل على أنهم لم يقدموا على ذلك جراءة على الله، وتهاوناً بدينه، وجناب الصحبة أمر عظيم، فمن انتهك أعراض بعضهم فقد وقع في هوّة لا ينجو منها سالماً، وقد كان في أهل الشام صحابة صالحون عرضت لهم شبه لولا عروضها لم يدخلوا في تلك الحروب، ولا غمسوا فيها أيديهم، وقد عدلوا تعديلا عاماً بالكتاب والسنة، فوجب علينا البقاء على عموم التعديل، والتأويل لما يقتضي خلافه[2].

وقد ردّ هذا المذهب ـ أيضاً ـ بأن تعيين المحق من المبطل أمر لا نستطيع الجزم به، وإنما علم ذلك عند الله سبحانه وتعالى، وإن كان الظن عند أهل السنة ـ كما يرى ذلك الحافظ ابن كثير ـ أن علياً وصحبه أقرب إلى الحق من معاوية وصحبه، وقد ساق ابن كثير في كتابه الباعث الحثيث ما يستدل به على أن الفريقين قد حكم الله تعالى ورسوله لهما بأنهما من المؤمنين، وأنهما من المسلمين، فقد قال الله تعالى: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ »[3] فسمى الفريقين مؤمنين مع إثبات الاقتتال بينهما، وقال - ﷺ - عن ابن بنته الحسن بن علي - رضي الله عنهم - وكان على المنبر ـ كما في صحيح البخاري -: إن ابني هذا سيد وسيصلح الله تعالى به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين[4].

---

[1] محاضرات في علوم الحديث: ١/ ١٤٨- ١٤٩.

[2] إرشاد الفحول: ص ٧٠.

[3] سورة الحجرات، آية: ٩.

[4] أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي - ﷺ - باب مناقب الحسن والحسين – رضي الله عنهما ـ عن الحسن سمع أبا بكرة سمعت النبي - ﷺ - على المنبر والحسن إلى جنبه، ينظر إلى الناس مرة وإليه مرة ويقول: ابني هذا سيد ولعلّ الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين ٣٠٥/٢- ٣٠٦.

وقد ظهر معه مصداق ذلك في نزول الحسن لمعاوية عن الأمر بعد موت أبيه علي، واجتمعت الكلمة على معاوية، وسمي هذا العام عام الجماعة، وذلك سنة أربعين من الهجرة، فسمى النبي - ﷺ - الجميع مسلمين[1].

أما ما ذهب إليه عمرو بن عبيد فيرد عليه بما ذكره الشوكاني في إرشاد الفحول حيث قال: وهذا القول في غاية الضعف لاستلزامه إهدار غالب السنة، فإن المعتزلين لتلك الحروب هم طائفة يسيرة بالنسبة إلى الداخلين فيها[2].

وقد تولى الرد على هذا المذهب بالتفصيل الحافظ ابن كثير في كتابه الباعث الحثيث فقال:

وأما ما شجر بينهم بعده ـ عليه الصلاة والسلام - فمنه ما وقع من غير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطيء ويصيب ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان[3].

ومنها:

- هو أن العدالة إنما تثبت لمن لازم رسول الله - ﷺ - من أصحابه، دون من رآه، أو زاره، أو وفد عليه لمدة يسيرة. وممن ذهب إلى هذا الإمام المازري، كما نقله عنه الآلوسي في الأجوبة حيث قال:

وقال المازري في شرح البرهان: في الصحابة عدول وغير عدول، ولا نقطع إلا بعدالة الذين لازموه - ﷺ - ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه، وأما عدالة كل من رآه ـ عليه الصلاة والسلام - يوماً أو زاره لماماً،

[1] محاضرات في علوم الحديث: ص ١٤٩ – ١٥٠، وانظر الباعث الحثيث: ص ١٨٢.
[2] إرشاد الفحول: ص ٧٠.
[3] الباعث الحثيث: ص ١٨٢.

أو اجتمع به لغرض وانصرف، فلا نقطع بها، بل هي محتملة وجوداً وعدماً[1].

وممن ذهب إلى ذلك أيضاً ـ كما يقول الآلوسي - الإمام ابن العماد الحنبلي كما في شذرات الذهب[2].

ويرد على هذا المذهب بأن ما قاله المازري ومن معه، لم يوافق عليه بل اعترضه جماعة من الفضلاء ـ كما يقول الحافظ ابن حجر في الإصابة ـ، وقال الشيخ صلاح الدين العلائي: هو قول غريب يخرج كثيرا من المشهورين بالصحبة والرواية عن الحكم بالعدالة كوائل بن حجر، ومالك بن الحويرث، وعثمان بن أبي العاص، وغيرهم، ممن وفد عليه - ﷺ - ولم يقم عنده إلا قليلا وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد، ولم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل، وفي ذلك ما فيه، والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور، وهو المعتبر، والله سبحانه وتعالى أعلم[3].

ومنها:

هو أن الصحابة كلهم كغيرهم من سائر المسلمين، فيهم العدل وغيره، وليس لنا أن نحكم بتعديلهم حتى تثبت عندنا عدالتهم، سواء ما كان منهم قبل الفتنة التي بدأت في عهد عثمان وما كان بعدها.

---

[1] الأجوبة العراقية للآلوسي: ص ١١، وانظر الإصابة: ١٠/١ – ١١.
[2] الأجوبة العراقية: ص ١١.
[3] الإصابة: ١١/١، وانظر الأجوبة: ص ١٢، فتح المغيث: ١٠٤/٣ – ١٠٥.

وممن حكي هذا القول: الإمام الآمدي حيث قال في الإحكام: وقال قوم: إن حكمهم في العدالة حكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية[1].

والإمام عضد الدين حيث قال في شرح مختصر المنتهى: وقيل: هم كغيرهم، فيهم العدل وغير العدل، فيحتاج إلى التعديل[2].

ونسبه الشوكاني والسخاوي إلى أبي الحسين بن القطان [3] من الشافعية وذكرا أنه قال: فوحشي قتل حمزة وله صحبة، والوليد شرب الخمر، فمن ظهر عليه خلاف العدالة لم يقع عليه اسم الصحبة، والوليد ليس بصحابي، لأن الصحابة إنما هم الذين كانوا على الطريقة[4].

ووجهتهم فيما ذهبوا إليه: ما ذكره الدكتور التازي في محاضراته من أن التعديل حكم، ولا يصح الحكم قبل التثبت، وإلا كان حكماً على مجهول الحال وهو غير جائز، لا سيما إذا كان الأمر كما هنا يتعلق بالدين، ونقل شريعة رب العالمين عن سيد المرسلين، فوجب أن نحتاط في ذلك بما لا نحتاط به في غيره[5].

وقد رد هذا المذهب بأن الحكم بتعديل جميع الصحابة إنما هو مبني على تعديل الله تعالى ورسوله لهم، فيكون الحكم وارداً بعد التثبت إذ ليس بعد تعديل الله تعالى ورسوله لهم تعديل من أحد أيّاً كان نحتاج إليه في الحكم عليهم بأنهم عدول، وإذا ثبتت عدالتهم سقطت حجتهم في القول بوجوب الاحتياط فيما يتعلق بالدين، لأن الاحتياط فيه والحمد الله قائم وتام[6].

وأما ما ذكره أبو الحسين بن القطان: فهو قول عجيب وساقط جداً ـ كما يقول الشوكاني والسخاوي ـ إذ الكل أصحابه باتفاق، وقتل وحشي

---

[1] الإحكام: ٢٧٤/١.

[2] شرح مختصر المنتهى: ٦٧/٢.

[3] هو الإمام أبو الحسين ـ بضم الحاء ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان البغدادي، من كبار الشافعيين، وله مصنفات في أصول الفقه وفروعه، مات ببغداد سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. انظر تهذيب الأسماء واللغات: ٢١٤/٢- ٢١٥.

[4] إرشاد الفحول: ص ٦٩، فتح المغيث: ١٠٣/٣- ١٠٤.

[5] محاضرات في علوم الحديث: ١٤٧/١- ١٤٨.

[6] المصدر السابق: ١٤٩/١.

لحمزة كان قبل إسلامه ثم أسلم، وليس ذلك مما يقدح به، فالإسلام يجب ما قبله بلا خلاف. وأما قوله: والوليد ليس بصحابي.. إلخ: فلم يقل قائل من أهل العلم أن ارتكاب المعصية يخرج من كان صحابياً عن صحبته، وقد كفّ النبي - ﷺ - من لعن بعضهم بقوله: لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله[1]، كما كف عمر عن حاطب - رضي الله عنهما - قائلا له: إنه شهد بدراً، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم [2]. لا سيما وهم مخلصون في التوبة فيما لعله صدر منهم، والحدود كفارات، بل قيل في الوليد بخصوصه: إن بعض أهل الكوفة تعصبوا عليه فشهدوا عليه بغير الحق، وبالجملة فترك الخوض في هذا ونحوه متعين[3].

وبعد أن اتضح لك أن مذهب أهل السنة القاضي بعدالة الصحابة - رضي الله عنهم - من لابس الفتن ومن لم يلابسها، هو الحق الذي يجب المصير إليه، بقي علينا أن نقول:

ليس المراد بعدالة الصحابة - رضي الله عنهم - هو عصمتهم عن الخطأ والنسيان، والذنوب والعصيان، إذ العصمة لم تثبت لأحد بعد أنبياء الله ورسله - عليهم الصلاة والسلام - وإنما المراد بعدالتهم - رضي الله عنهم - أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله - ﷺ - ولذلك تقبل مروياتهم من غير أن نبحث عن عدالتهم أو نطلب من أحد تزكيتهم[4].

قال ابن الأنباري - كما نقله الشوكاني في إرشاد الفحول -: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية عليهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما

---

[1] أخرجه البخاري في كتاب الحدود. باب: ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة. من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رجلا على عهد النبي - ﷺ - كان اسمه عبدالله وكان يلقب حماراً، وكان يضحك رسول الله - ﷺ -، وكان النبي - ﷺ - قد جلده في الشراب، فأتي به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي - ﷺ -: لا تلعنوه.. الحديث: ١٧٢/٤.

[2] البخاري، كتاب المغازي باب فضل من شهد بدراً: 4890، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أهل بدر: ١٩٤٢/٤.

[3] انظر إرشاد الفحول: ص ٩٩، فتح المغيث: ٣/ ١٠٤.

[4] انظر محاضرات في علوم الحديث: ١٤٠/١، دفاع عن السنة. ص ٢٨٦ – ٢٨٧.

كانوا عليه في زمن رسول الله - ﷺ - حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح، وما يصح منه فله تأويل صحيح[1].

وفي هذا يقول الإمام الآلوسي في الأجوبة:

ليس مرادنا من كون الصحابة ـ رضي الله عنهم جمعيهم - عدولاً لم يصدر عن واحد منهم مفسق أصلاً، ولا ارتكب ذنباً قط، فإن دون إثبات ذلك خرط القتاد، فقد كانت تصدر منهم الهفوات، ويرتكبون ما يحدون عليه، وإنكار ذلك مكابرة صرفة، وعناد محض، وجهل بموارد الآيات والأحاديث، بل مرادنا: أنهم لم ينتقلوا من هذه الدار إلى دار القرار إلا وهم طاهرون مطهرون، تائبون آيبون، ببركة صحبتهم للنبي - ﷺ -، ونصرتهم إياه، وبذل أنفسهم وأموالهم في محبته، وتعظيمهم له أشد التعظيم سراً وعلانية، كما يدل على ذلك الكتاب، وتشهد له الآثار، ومما يفصح عن تعظيمهم له ما رواه الموافق والمخالف، أن عروة ابن مسعود[2] لما أتى النبي ﷺ - في قضية الحديبية وكلّمه، ثم رجع إلى أصحابه، قال لهم: أي قوم: والله لقد وفدت على الملوك، ووفدت على قيصر وكسرى والنجاشي، والله إن رأيت ملكاً يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمداً ـ ﷺ، والله إن تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم بأمر ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيماً... إلخ ما قال. ولا يرد على هذا المنافقون لأنهم بمعزل عن الاتصاف بذلك[3].

ثم إنّ مما تجدر الإشارة إليه، وأن يكون الإنسان على علم منه، هو أن الذين قارفوا إثماً من أصحاب رسول الله - ﷺ - ثم حُدّوا هم قلة نادرة جداً لا ـ ينبغي أن يغلب شأنهم وحالهم على الألوف المؤلفة من الصحابة

---

[1] إرشاد الفحول: ص ٧٠.

[2] هو عروة بن مسعود بن معتب ـ بضم أوله وتشديد التاء المكسورة ـ ابن مالك الثقفي، شهد صلح الحديبية، أدرك النبي - ﷺ - بعد انصرافه عن ثقيف قبل أن يصل إلى المدينة فأسلم، فعاد إلى قومه يدعوهم إلى الإسلام فقتلوه ـ رضي الله عنه ـ. انظر اسد الغابة: ٣١/٤- ٣٣، الاستيعاب: ١٠٣٦/٣- ١٠٣٧.

[3] الأجوبة العراقية: ص ٢٣ – ٢٤، وانظر روح المعاني: ١٤٦/٢٦- ١٤٧.

– رضي الله عنهم - الذين ثبتوا على الجادة والصراط المستقيم، وحفظهم الله تبارك وتعالى من المائم والمعاصي ما كبر منها وما صغر، وما ظهر وما بطن، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا[1].

[1] انظر دفاع عن السنة: ص ٢٨٧، العقيدة الواسطية: ص ٢٥ – ٢٦.

الفصل الخامس: ردود أهل السنة والجماعة على بعض الطاعنين في الصحابة بالتفصيل

المبحث الأول: رد أهل السنة على مطاعن الشيعة الإمامية في الصحابة

المبحث الثاني: رد أهل السنة على مطاعن المعتزلة في الصحابة

المبحث الأول: رد أهل السنة على مطاعن الشيعة الإمامية في الصحابة

إن الرافضة وقفوا من الصحابة موقفاً لم ترضه اليهود في أصحاب موسى ولم ترضه النصاري في أصحاب عيسى، فلقد اجترءوا على الصحابة الكرام وتناولوهم بالطعن والقدح المشين استجابة منهم بذلك إلى سلوك غير سبيل المؤمنين فيهم.

فمن مطاعنهم في الصحابة أن أكثرهم انفضوا عن رسول الله ﷺ إلى العير التي جاءت من الشام وتركوه وحده في خطبة الجمعة وتوجهوا إلى اللهو واشتغلوا بالتجارة وذلك دليل على عدم الديانة[1]، والرد على هذا أن هذه القصة حصلت في بداية زمن الهجرة و لم يكونوا رضي الله عنهم قد علموا جميع الآداب الشرعية وكان قد أصاب أهل المدينة جوع فغلب على ظنهم أن الإبل التي جاءت محملة بالميرة[2] لو ذهبت يزيد الغلاء ويعم البلاء، ثم لم ينفضوا جميعهم بل كبار الصحابة كأبي بكر وعمر كانوا قائمين عنده، ﷺ كما ثبت في الأحاديث الصحيحة ولذا لم يشنع على الذين خرجوا عند وصول القافلة التجارية إلى المدينة، ولم يتوعدهم الله سبحانه بعذاب ولم يعتب عليهم المصطفى ﷺ[3].

قال الألوسي رحمه الله مبيناً طعن الشيعة على الصحابة بقوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا» الآية [4]، وبيان بطلان ذلك حيث قال عند هذه الآية: « وطعن الشيعة بهذه الآية الصحابة رضي الله تعالى عنهم بأنهم آثروا دنياهم على آخرتهم حيث انفضوا إلى اللهو والتجارة ورغبوا عن الصلاة التي عماد الدين وأفضل كثير من العبادات لا سيما مع رسول الله ﷺ وروى أن ذلك قد وقع مراراً منهم، وفيه أن كبار الصحابة

---

[1] انظر مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص: ٢٧١ – ٢٧٢، وانظر كتاب الصافي في تفسير القرآن: ٧٠١/٢.

[2] الميرة: هي الطعام الذي يجلب من بلد إلى بلد آخر. انظر مختار الصحاح ص ٦٤٠.

[3] انظر مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص: ٢٧٢.

[4] سورة الجمعة، آية: ١١.

كأبي بكر وعمر[1] وسائر العشرة المبشرة لم ينفضوا والقصة كانت في أوائل زمن الهجرة ولم يكن أكثر القوم تام التحلي بحلية آداب الشريعة بعد وكان قد أصاب أهل المدينة جوع وغلاء سعر، فخاف أولئك المنفضون اشتداد الأمر عليهم بشراء غيرهم ما يقتات به لو لم ينفضوا ولذا لم يتوعدهم الله تعالى على ذلك بالنار أو نحوها بل قصارى ما فعل- سبحانه- أنه عاتبهم ووعظهم ونصحهم، ورواية أن ذلك وقع منهم مراراً إن أريد بها رواية البيهقي في شعب الإيمان عن مقاتل بن حيان أنه قال: بلغني والله تعالى أعلم أنهم فعلوا ذلك ثلاث مرات، فمثل ذلك لا يلتفت إليه، ولا يعول عند المحدثين عليه وإن أريد بها غيرها فليبين ولتثبت صحته، وأنى بذلك؟ وبالجملة الطعن بجميع الصحابة لهذه القصة التي كانت من بعضهم في أوائل أمرهم وقد عقبها منهم عبادات؟ لا تحصى سفه ظاهر وجهل وافر »[2].

وردّ آخر على هذه القصة أنه ورد في بعض الأخبار أنها وقعت لما كان ﷺ يقدم الصلاة على الخطبة يوم الجمعة.

قال الحافظ ابن كثير: «ولكن ههنا شيء ينبغي أن يعلم وهو: أن هذه القصة قد قيل إنها كانت لما كان رسول الله ﷺ يقدم الصلاة يوم الجمعة على الخطبة كما رواه أبو داود في كتاب المراسيل»[3].

فلا مطعن على الصحابة بما حصل منهم في أوائل زمن الهجرة حيث لم يزالوا حينها في بداية تعلم الآداب الشرعية وأيضاً لم ينفضوا جميعهم بل إن عظماء الصحابة كالعشرة المبشرة بالجنة لم يخرجوا بل لزموا النبي ﷺ، فطعن الشيعة على الصحابة بهذا كله هراء وهذيان لا يقبله من نور الله قلبه بنور الإيمان.

---

[1] انظر مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص: ٢٧٢.

[2] روح المعاني للألوسي ١٠٧/٢٨، ورواية البيهقي المشار إليها أوردها السيوطي في الدر: ١٦٦/٨ ولم يعزها لغيره.

[3] تفسير القرآن العظيم ١٣/٧- ١٤، وانظر الخبر في كتاب المراسيل لأبي داود، ص: ١٠٥، وذكره السيوطي في « الدر المنثور »: ١٦٥/٨- ١٦٨، ونسبها إلى أبي داود فقط.

ومن مطاعنهم في الصحابة: أنهم يعتقدون فيهم أنهم ارتدوا بعد وفاة رسول الله ﷺ بدعوى أنهم جحدوا النص على إمامة علي، وبايعوا غيره بالخلافة و لم يستثنوا منهم بعد علي وبعض أهل البيت إلا سلمان الفارسي وأبا ذر والمقداد ابن الأسود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وأبو الهيثم بن التيهان وسهل بن حنيف وعبادة بن الصامت وأبو أيوب الأنصاري وخزيمة بن ثابت وأبو سعيد الخدري[1] وبعض الشيعة يرى أن الطيبين من أصحاب رسول الله ﷺ أقل عدداً من هؤلاء.

فقد روى الكليني بسنده إلى أبي جعفر أنه قال: ارتد الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله إلا ثلاثة المقداد وسلمان وأبو ذر[2].

وروى أيضاً: عن عبد الرحمن القصير قال: قلت لأبي جعفر: إن الناس يفزعون إذا قلنا: إن الناس ارتدوا، فقال: يا عبد الرحمن إن الناس عادوا بعدما قبض رسول الله صافى الله عليه وآله أهل جاهلية إن الأنصار اعتزلت فلم تعتزل بخير جعلوا يبايعون سعداً وهم يرتجزون ارتجاز الجاهلية[3] وروى أيضاً: بسنده عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك فما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا – وأشار بيده – إلا ثلاثة، قال حمران: فقلت: جعلت فداك ما حال عمار؟ قال: رحم الله عماراً أبا اليقظان بايع وقتل شهيدا[4].هذا أخبث معتقد للشيعة الإمامية في أصحاب رسول الله كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

والرد على هذا المعتقد الفاسد أن مضمونه التكذيب بالمحكم من آيات الكتاب العزيز التي شهد الله لهم فيها بما وقر في قلوبهم، من حقيقة الإيمان وشهادة الله - عز وجل – للصحابة الكرام بالإيمان الصادق ليست شهادة

---

[1] انظر الإرشاد للمفيد، ص ٩، حق اليقين لعبد الله شبر، ص: ٢١٥، رجال الكشي، ص: ١٢ – ١٣.
[2] الكافي: الرواية رقم ٣٤١.
[3] الكافي: الرواية رقم(٤٥٥)
[4] الكافي: ٢٤٤/٢.

قاصرة على الحياة الدنيا بل امتدت حتى شملت حسن الخاتمة بالموت على ذلك وما يستتبعه من وعده – تعالى – لهم بالمغفرة والرضوان وحسن المثوبة في الجنان.

ومن مطاعنهم في الصحابة ايضاً: أنهم لا يعتقدون عدالتهم جميعاً وإنما يقولون: هم كغيرهم من الناس فيهم العدل وغيره وفيهم مجهول الحال، وفيهم المنافقون والبغاة.

قال شرف الدين الموسوي: «إن الصحبة بمجردها وإن كانت عندنا فضيلة جليلة، لكنها بما هي من حيث هي غير عاصمة، فالصحابة كغيرهم من الرجال فيهم العدول وهم عظماؤهم وعلماؤهم وفيهم البغاة وفيهم أهل الجرائم من المنافقين وفيهم مجهول الحال، فنحن نحتج بعدولهم ونتولاهم في الدنيا والآخرة – إلى أن قال: «إن أصالة العدالة في الصحابة مما لا دليل عليه ولو تدبروا[1] القرآن الحكيم لوجدوه مشحوناً بذكر المنافقين منهم وحسبك منه سورة التوبة والأحزاب»[2].

وقال مرتضى العسكري: «وفي شأن العدالة نرى أن الصحابة فيهم المؤمن العدل البر التقي، وهم المقصودون في ما ورد من ثناء لهم في القرآن والحديث - إلى أن قال: وفيهم المنافقون مردوا على النفاق لا يعلمهم إلا الله »، اهـ [3].

هذا معتقد الشيعة الرافضة في عدالة الصحابة جميعاً، وبمجرد أن يسمعه من نور بصيرته يقطع بأنه دليل على الخذلان وعلى سوء الفهم لكتاب الله حيث لم يفهموا منه إلا صفات المنافقين، ولم يهتدوا لدلالته على تعديل الصحابة قاطبة حيث نص الله على عدالتهم في غير آية من كتابه

---

[1] يقصد أهل السنة والجماعة.

[2] الفصول المهمة في تأليف الأمة، ص: ٢٠٣، وانظر الصحابة في نظر الشيعة الإمامية لأسد حيدر، ٣١_٣٢.

[3] مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ٨/١.

العزيز ومن ذلك قول الله عز وجل: «وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»[1].

ومعنى «وسطاً» في الآية أي: عدولاً. وقال تعالى: « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﷺ »[2].

ووجه دلالة الآيتين على عدالة الصحابة عموماً أنهم أول من يدخل في منطوقهما، وكون – الرب جل وعلا – جعلهم شهداء على الناس دليل قاطع على عدالتهم جميعاً وعلى صدق إيمانهم، فالرب تبارك وتعالى لا يستشهد بغير عدول ولا يستشهد بمن يدين بالكذب والخداع ويسميه بغير اسمه.

ويبطل زعمهم أن العدالة ثابتة لبعض الصحابة دون البعض الآخر بأن يقال لهم: إن الصحابة كلهم عدول وكلهم موعودون بالحسنى وهي الجنة ويكفي قوله - عز وجل -: «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ»[3].

وقوله تعالى: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ»[4].

فلينظر كل ذي بصيرة في هذه الآيات بتدبر حيث يجد فيها أن الباري جل وعلا شهد لجميع الصحابة مهاجرين وأنصار بصدق الإيمان وزكاهم

---

[1] سورة البقرة آية: ١٤٣.
[2] سورة آل عمران آية: ١١٠.
[3] سورة الحديد، آية: ١٠.
[4] سورة الحشر، آية: ٨ – ١٠.

وأثنى عليهم بما ثبت في قلوبهم من الإخلاص في الأعمال الصالحة وتركهم ديارهم وأموالهم حيث خرجوا منها ابتغاء نصرة الله ورسوله، كما أثنى على من جاء بعدهم مستغفراً لهم، ولا يستغفر لهم إلا أهل السنة، أما الشيعة الرافضة فلا يستغفرون لهم وإنما يدينون بالاعتقاد بتكفير أولئك الأخيار وبسؤالهم ربهم أن يملأ قلوبهم غلًّا للصحابة الكرام وهاهم كذلك ولا نصيب لهم من الثناء الذي اشتملت عليه الآية ما داموا على ذلك.

فالثناء على المهاجرين عموماً بخروجهم من ديارهم وأموالهم يبتغون بذلك رضوان الله وينصرون الله ورسوله والشهادة لهم بأنهم صادقون، وكذا ثناؤه – جل وعلا – على الأنصار قاطبة بتبوئهم الدار والإيمان وحبهم لإخوانهم المهاجرين وإيثارهم لهم على أنفسهم وشهادة الباري تبارك وتعالى لهم بالفلاح كل ذلك أدلة قطعية على عدالة الصحابة جميعاً مهاجرين وأنصار؛ وأما نسبة النفاق إلى خيار هذه الأمة بدعوى أنه كان في المدينة منافقون فهي فرية واضحة لا تثبت لها قدم، وهي شبهة أوهى من بيت العنكبوت لأن المنافقين لم يكونوا مجهولين في مجتمع الصحابة الكرام رضي الله عنهم ولم يكونوا هم السواد الأعظم والجمهور الغالب فيهم، وإنما كانوا فئة معلومة آل أمرهم إلى الخزي والفضيحة حيث علم بعضهم بعينه، والبعض الآخر منهم علم بأوصافه، فقد ذكر الله كتابه من أوصافهم وخصوصاً في سورة التوبة ما جعل منهم طائفة متميزة منبوذة لا يخفى أمرها على أحد فأين هذه الفئة ممن أثبت الله لهم في كتابه نقيض صفات المنافقين حيث أخبر عن رضاه عنهم من فوق سبع سموات وجعلهم خير أمة أخرجت للناس، فنسبة الرافضة النفاق إلى الصحابة إنما منشؤه من عمى البصيرة، ومحبة العمى على الهدى وعدم التمييز بين من أوقفوا حياتهم لنصرة الله ورسوله، ولم ينقضوا عهد الله من بعد ميثاقه وبين الذين لم يعرفوا في تاريخ الإسلام إلا بالخيانة والتآمر على الإسلام وأهله[1].

فالصحابة رضي الله عنهم عدول كلهم لا سبيل إلى تجريحهم لأن الله جل وعلا – هو الذي تولى تزكيتهم وتعديلهم من فوق سبع سماوات.

[1] انظر عقيدة اهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام،لناصر بن علي عائض حسن الشيخ ص٩٦٣.

قال ابن الأثير رحمه الله تعالى بعد أن ذكر أنه لا بد في رجال الأسانيد والرواة من معرفة أنسابهم وأحوالهم قال: «والصحابة يشاركون سائر الرواة في جميع ذلك إلا في الجرح والتعديل، فإنهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح لأن الله – عز وجل – زكاهم وعدلهم وذلك مشهور لا نحتاج لذكره» اهـ [1].

والأمر كما ذكر رحمه الله فإن كتاب الله وسنة رسوله – ﷺ - مليئان بالثناء الحسن على الصحابة الكرام رضي الله عنهم مما يدل على أن ثبوت عدالتهم أمر قطعي لم يجحده إلا المخذولون من الرافضة، فالذي ينفي عدالة الصحابة وينسب إليهم النفاق ويعتقد ذلك فهو مكذب للقرآن والسنة اللذين تضمنا الشهادة للصحابة الكرام بصدق اليقين وكمال الإيمان [2].

ومن مطاعنهم في الصحابة: أنهم حرّفوا القرآن وأسقطوا منه كلمات بل آيات وأن القرآن الموجود لدى الشيعة كما يزعمون يعادل ثلاث مرات من القرآن الموجود بين أيدينا وما فيه حرف واحد منه ويزعمون أن ما جمع القرآن كما أنزل إلا الإمام علي رضي الله عنه ومن ادعى غير ذلك فهو كذاب.

فلقد ذكر الكليني في «الكافي» عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة (ع)وما يدريهم ما مصحف فاطمة (ع) ؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة (ع)؟ قال: مصحف فاطمة فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد، قال: قلت: والله هذا العلم[3].

وذكر عن جابر قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام... وذكر أيضاً: عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام، أنه

---

[1] اسد الغابة، ٣/١.

[2] انظر عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، لناصر بن علي عائض حسن الشيخ ص٩٦٤.

[3] الكافي ٤٥٧/١.

قال: ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن ظاهره وباطنه غير الأوصياء[1].

ولقد توارث الشيعة هذا المعتقد الزائف وتمسكوا به وأثبتوه في مؤلفاتهم وأشادوا بأن أكابر المتقدمين من علمائهم كانوا على هذا.

فقد قال المفيد في كتابه أوائل المقالات: « اتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة واتفقوا على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى، واتفقوا على أن أئمة الضلال[2] خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ[3].

وقال الكاشاني في مقدمة كتابه المسمى: تفسير «الصافي» بعد أن ذكر الروايات التي تفيد تحريف القرآن ونقصانه، وأن الصحابة هم الذين حذفوا مناقب أهل البيت منه، وإتيان علي رضي الله عنه إلى الصحابة ورفضهم بأن يعملوا بالقرآن الذي جمعه وأنهم أيدوا زيد بن ثابت رضي الله عنه بجمع غيره، قال بعد ذلك: «أقول: المستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أن القرآن ليس بتمامه كما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ومنه ما هو مغيَّر محرَّف وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة منها اسم علي عليه السلام في كثير من المواضع ومنها لفظة آل محمد صلى الله عليهم غير مرة ومنها أسماء المنافقين في مواضعها ومنها غير ذلك وأنه ليس على الترتيب المرضي عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله وبه قال علي ابن إبراهيم [4].

والنتيجة التي انتهى إليها بعد أن قرر أن القرآن محرَّف هي أن العمل به غير ممكن ولا يمكن الإقرار بصحته ولا الاعتماد عليه حيث قال: «لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن

---

[1] المصدر السابق ٤٤١/١.

[2] يقصد الصحابة الكرام رضى الله عنهم وغضب عليه إن كان مات على هذا المعتقد الفاسد.

[3] المقالات، ص: ٤٨ – ٤٩.

[4] كتاب الصافي في تفسير القرآن: ٣٢/١.

يكون محرّفاً ومغيّراً ويكون على خلاف ما أنزل الله فلم يبق لنا في القرآن حجة أصلاً فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك»[1].

ثم قرر أن اعتقاده بتحريف القرآن ليس بدعاً من علماء الإمامية الذين يقرون بتحريف القرآن بل يذكر أنه سبقه في ذلك كبار علمائهم أمثال الكليني والقمي والطبرسي حيث قال: «وهذا ما عندي من التقصي عن الإشكال والله يعلم حقيقة الحال، وأما اعتقاد مشايخنا في ذلك فالظاهر من ثقة الإسلام محمد ابن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن لأنه كان روى روايات في هذا المعنى في كتابه « الكافي » ولم يتعرض لقدح فيها مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه كان يثق بما رواه فيه أستاذه علي بن إبراهيم القمي فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه [2]وكذلك الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي[3] فإنه أيضاً نسج على منوالهما في كتاب الاحتجاج » [4].

وقد حكى أبو مظفر الإسفرائيني إجماع الإمامية على طعن الصحابة بتغيير القرآن بالزيادة والنقصان فيه حيث قال بعد ذكره لفرق الإمامية: «واعلم أن جميع من ذكرناهم من فرق الإمامية متفقون على تكفير الصحابة ويدعون أن القرآن قد غير عما كان ووقع فيه الزيادة والنقصان من قبل الصحابة ويزعمون أنه لا اعتماد على الشريعة التي في أيدي المسلمين وينتظرون إماماً يسمونه المهدي يخرج ويعلّمهم الشريعة وليسوا في الحال على شيء من الدين» اهـ [5].

والرد على هذا الافتراء الذي اختلقته فرق الإمامية على الصفوة المختارة أصحاب رسول الله ﷺ أنه لا يصدر إلا ممن فسدت ديانته وخبثت سريرته وهذا الافتراء يتضمن تكذيب الله تعالى الذي أخبر بأنه حافظ لكتابه

---

[1] المصدر السابق: ٣٣/١.

[2] انظر ما تفوه به القمي من اعتقاده تحريف القرآن تفسيره: ١٠/١.

[3] انظر كتاب الاحتجاج للطبرسي: ١٥٣/١، فقد ساق روايةً على طريقة السؤال والجواب بين علي وطلحة يستدل بها على نقصان القرآن وأنه لم يجمعه كاملاً إلا علي وأن الصحابة لم يقبلوا منه ما جمعه..

[4] كتاب: الصافي، في تفسير القرآن: ٣٤/١.

[5] التبصير في الدين، ص: ٤١.

العزيز من الزيادة والنقصان والتبديل وأنه ليس للبطلان إليه سبيل لأنه مُنزَّل من رب العالمين، قال تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» [1] فقد قرر تعالى في هذه: «أنه هو الذي أنزل على نبيه الذكر – وهو القرآن – وهو الحافظ له من التغيير والتبديل[2].

قال أبو عبد الله القرطبي في قوله: « وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ »[3] من أن يزاد فيه أو ينقص منه. وذكر عن قتادة وثابت البناني أنهما قالا: حفظه الله أن من ان تزيد فيه الشياطين باطلاً أو تنقص منه حقاً فتولى - سبحانه - حفظه فلم يزل محفوظاً [4].

وقال الرازي: «واعلم أنه لم يتفق لشيء من الكتب مثل هذا الحفظ فإنه لا كتاب إلا وقد دخله التصحيف والتحريف والتغيير، إما في الكثير منه، أو في القليل، وبقاء هذا الكتاب مصوناً عن جميع جهات التحريف مع أن دواعي الملحدة واليهود والنصارى متوفرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات وأيضاً: أخبر الله تعالى عن بقائه محفوظاً عن التغيير والتحريف وانقضى الآن قريباً من ستمائة سنة [5] فكان هذا إخباراً معجزاً عن الغيب فكان ذلك أيضاً معجزا قاهراً» اهـ [6].

وقال تعالى: «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ »[7] وفي هذه الآية بين الله تعالى أن القرآن و محفوظ ينقص منه، فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزاد فيه فيأتيه الباطل من خلفه، دل على هذا المعنى قوله تعالى: « إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»[8] فالذي يعتقد أن القرآن يدخله التغيير والزيادة، والنقص، فهو مكذب لله ربّ العالمين، ومنسلخ من دين الإسلام بالكلية ليس له أمانة ولا دين.

---

[1] سورة الحجر، آية: ٩.
[2] تفسير القرآن العظيم: ١٥٤/٤.
[3] سورة الحجر، آية: ٩.
[4] الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٥.
[5] هذا التحديد إلى عصر الرازي وكانت وفاته سنة ست وستمائة.
[6] التفسير الكبير: ١٩/ ١٦١.
[7] سورة فصلت، آية: ٤٢.
[8] سورة الحجر، آية: ٩.

وقال أبو محمد بن حزم مبيناً بطلان اعتقاد الرافضة في أن الصحابة بدلوا القرآن وأسقطوا منه وزادوا فيه؛ قال رحمه الله: «مات رسول الله ﷺ والإسلام قد انتشر وظهر في جميع جزيرة العرب من منقطع البحر المعروف ببحر القلزم ماراً إلى سواحل اليمن كلها إلى بحر فارس إلى منقطعه ماراً إلى الفرات ثم على ضفة الفرات إلى منقطع الشام إلى بحر القلزم، وفي هذه الجزيرة من المدن والقرى ما لا يعرف عدده إلا الله - عز وجل – كاليمن والبحرين وعمّان ونجد وجبلي طي وبلاد مضر وربيعة وقضاعة والطائف ومكة كلهم قد أسلموا وبنوا المساجد ليس منها مدينة ولا قرية ولا حلة لأعراب إلا قد قريء فيها القرآن في الصلوات وعلمه الصبيان والرجال والنساء وكتب ومات رسول الله ﷺ والمسلمون كذلك ليس بينهم اختلاف في شيء أصلاً بل كلهم أمة واحدة ودين واحد ومقالة واحدة، ثم ولي أبو بكر سنتين وستة أشهر فغزا فارس والروم وفتح اليمامة وزادت قراءة الناس للقرآن وجمع الناس المصاحف كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد وأبي زيد [1]وابن مسعود وسائر الناس في البلاد، فلم يبق بلد إلا وفيه المصاحف، ثم مات رضي الله عنه والمسلمون كما كانوا لا اختلاف بينهم في شيء أصلاً أمة واحدة ومقالة واحدة....

بعد أن توفي أبو بكر وولي عمر ففتحت بلاد الفرس طولاً وعرضاً وفتحت الشام كلها والجزيرة ومصر كلها ولم يبق بلد إلا وبنيت فيه المساجد ونسخت فيه المصاحف وقرأ الائمة القرآن وعلمه الصبيان في المكاتب شرقاً وغرباً، وبقي كذلك عشرة أعوام وأشهراً والمؤمنون كلهم لا اختلاف بينهم في شيء بل ملة واحدة ومقالة واحدة وإن لم يكن عند المسلمين إذ مات عمر مائة ألف مصحف من مصر إلى العراق إلى الشام إلى اليمن فيما بين ذلك فلم يكن أقل، ثم ولي عثمان فزادت الفتوح واتسع الأمر فلو رام أحد إحصاء مصاحف أهل الإسلام ما قدر وبقي كذلك اثني عشر عاماً حتى مات وبموته حصل الاختلاف وابتداء الروافض واعلموا لو رام اليوم أحد أن يزيد في شعر النابغة أو شعر زهير كلمة أو ينقص أخرى ما قدر

[1] اختلف في اسمه فقيل: أوس، وقيل ثابت بن زيد، وقيل: معاذ، وقيل: سعد بن عبيد، وقيل: قيس بن السكن وهذا هو الراجح. الإصابة: ٧٨/٤.

لأنه كان يفتضح الوقت وتخالفه النسخ المثبوتة فكيف القرآن في المصاحف وهي من آخر الأندلس وبلاد البربر وبلاد السودان إلى آخر السند وكابل وخراسان والترك والصقالبة [1]وبلاد الهند فيما بين ذلك، فظهر حمق الرافضة ومجاهرتها بالكذب ومما يبين كذب الروافض في ذلك أن علي بن أبي طالب الذي هو عند بعضهم إله خالق وعند بعضهم نبي: ناطق وعند سائرهم إمام معصوم مفترضة طاعته ولي الأمر وملك فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر خليفة مطاعاً ظاهر الأمر ساكناً بالكوفة مالكاً الدنيا حاشا الشام ومصر إلى الفرات والقرآن يقرأ في المساجد في كل مكان وهو يؤم الناس به والمصاحف هذا معه وبين يديه فلو رأى فيه تبديلاً كما تقول الرافضة أكان يقرهم على ذلك فكيف يسوغ لهؤلاء أن يقولوا إن في المصحف حرفاً زايداً أو ناقصاً أو مبدلاً ولقد كان جهاد من حرف القرآن وبدل الإسلام أوكد عليه من قتال أهل الشام الذين إنما خالفوه في رأي يسير رأوه ورأى خلافه فقط فلاح كذب الرافضة ببرهان لا محيد عنه والحمد لله رب العالمين، اهـ [2].

فاعتقاد بعض الشيعة الرافضة أن القرآن قد دخله التغيير والزيادة والنقصان من قبل الصحابة اعتقاد فاسد وكذب واضح على أصحاب رسول الله ﷺ الذين قاموا بجمعه في مصحف واحد وحرصوا على ذلك أشد الحرص خوفاً عليه من الضياع فكان جمعهم له من أسباب حفظ الله تعالى إياه فإنه لما تكفل بحفظ كتابه قيضهم لذلك رضي الله عنهم وأرضاهم لكن بعض الشيعة لهم مقصد خبيث من وراء طعنهم على الصحابة بأنهم حرفوا القرآن بين ذلك الإسفراييني في كتابه« التبصير في الدين» فإنه قال بعد أن ذكر أن الإمامية متفقون على القول بتكفير الصحابة وأنهم حرفوا القرآن بالزيادة فيه والنقص منه «وليس مقصودهم من هذا الكلام تحقيق الكلام في الإمامة، ولكن مقصودهم إسقاط كلفة تكليف الشريعة عن أنفسهم حتى يتوسعوا في استحلال المحرمات الشرعية، ويعتذروا عند العوام بما يعدونه

---

[1] قال أبو منصور: الصقالبة جيل حمر الألوان صهب الشعور يتاخمون بلاد الخزر في أعالي جبال الروم، وقال غيره: الصقالبة بلاد بين بلغار وقسطنطينية وتنسب إليهم الخرم الصقالبة وأحدهم صقلبي ؛ معجم البلدان: ٤١٦/٣.

[2] الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢ /٧٨ _ ٨٠.

من تحريف الشريعة وتغيير القرآن من عند الصحابة ولا مزيد على هذا النوع من الكفر إذ لا بقاء فيه على شيء من الدين» اهـ [1].

---

[1] التبصير في الدين وتمييز فرقة الناجية عن الفرق الهالكين، ص: ٤١.

المبحث الثاني: رد أهل السنة على مطاعن المعتزلة في الصحابة

لقد امتاز الخوارج عن الشيعة الرافضة بإثباتهم إمامة الصديق والفاروق رضي الله عنهما، فهم يعتقدون أن إمامة أبي بكر وعمر إمامة شرعية، لا شك في صحتها ولا ريب عندهم في شرعيتها، وأن إمامتهما كانت برضى المؤمنين ورغبتهم، وأنهما سارا على الطريق المستقيم الذي أمر الله به لم يغيرا ولم يبدلا حتى توفاهما الله تعالى على ما يرضيه من العمل الصالح والنصح للرعية وهذا الاعتقاد منهم حق وصدق، فلقد كانا رضي الله عنهما كذلك ولا يشك في هذا إلا من فتن بمعتقد الرافضة، وهذا المعتقد للخوارج تجاه الشيخين حالفهم فيه السداد والصواب، وكانوا موفقين فيه لكنهم هلكوا فيمن بعدهما حيث قادهم الشيطان وأخرجهم عن الحق والصواب في اعتقادهم في عثمان وعلي رضي الله عنهما، فلقد حملهم على إنكار إمامة عثمان رضي الله عنه في المدة التي نقم عليه أعداؤه فيها، كما أنكروا إمامة علي أيضاً بعد التحكيم بل أدى بهم سوء معتقدهم إلى تكفيرهما وتكفير طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عباس وأصحاب الجمل وصفين وقد وجه الخوارج إلى هؤلاء الأخيار من الصحابة طعناً عاماً يشملهم جميعاً ووجهوا طعناً إلى بعضهم على وجه الخصوص، فطعنهم فيهم على وجه عام أنهم يعتقدون فيهم أنهم كفروا وقد دون أهل العلم هذا المعتقد السيء عنهم في كتبهم. فقد قال الإمام أبو الحسن الأشعري، رحمه الله تعالى: «والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبي بكر وعمر وينكرون إمامة عثمان في وقت الأحداث التي نقم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة علي قبل أن يحكم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم ويكفرون معاوية وعمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري»[1].

وقال المسعودي: «الذي يجمع الخوارج إكفارهم عثان وعلياً، والخروج على الإمام الجائر وتكفير مرتكب الكبائر والبراءة من الحكمين

[1] مقالات الإسلاميين: ٢٠٤/١.

أبي موسى عبد الله ابن قيس الأشعري وعمرو بن العاص السهمي، وحكمهما، والبراءة ممن صوب حكمهما أو رضي به وإكفار معاوية وناصريه ومقلديه ومحبيه، فهذا ما اتفقت عليه الخوارج من الشراة والحرورية [1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه تعالى: «وكان شيطان الخوارج مقموعاً لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت في خلافة علي رضي الله عنه وجد شيطان الخوارج موضع الخروج فخرجوا وكفروا علياً ومعاوية ومن والاهما فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق علي بن أبي طالب »[2].

وقال الشهرستاني بعد تعداده لكبائر فرق الخوارج: «ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على كل طاعة»[3].

وقال في المحكمة الأولى: «وطعنوا في عثمان رضي الله عنه للأحداث التي رضي عدوها عليه وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين»[4].

وقال في الأزارقة بعد أن ذكر أنهم يعتقدون كفر علي رضي الله عنه قال: «وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وسائر المسلمين معهم وتخليدهم في النار»[5].

وهذا المعتقد واضح البطلان بمجرد سماعه، واعتقاده ضلال وغواية وترك للحق جانباً، والخوارج استهواهم الشيطان بمعتقدهم هذا فكانوا له تبعاً فاعتقادهم كفر من تقدم ذكرهم من أصحاب رسول الله ﷺ باطل لأمور عدة:

---

[1] مروج الذهب ومعادن الجوهر: ١٢٥/٣.
[2] مجموع الفتاوى: ٨٩/١٩.
[3] الملل والنحل: ١١٥/١.
[4] المصدر السابق: ١١٧/١.
[5] المصدر السابق: ١٢١/١.

- الأمر الأول: أن الله تعالى أخبر بأنهم خير أمة أخرجت للناس، وكذا رسوله ﷺ أخبر بأنهم أفضل أمته.

فقد قال تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ»[1]. فقد بيّن سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة بأنهم خير أمة أخرجت للناس وذلك لقيامهم الكامل بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما ذلك إلا لما بلغوا إليه من كمال الإيمان وقوة اليقين ولأنهم حققوا صفات الخيرية في هذه الآية، فقد روى أبو عبد الله الحاكم بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»، قال: «هم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة»[2].

وقال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني، ثم الثالث»[3]. « وإنما كان قرنه خير الناس لأنهم آمنوا به حين كفر الناس وصدقوه حين كذبوه ونصروه حين خذلوه وجاهدوا وآووا»[4].

الأمر الثاني: شهادة الله لهم بالإيمان الحقيقي الثابت في مواضع كثيرة من كتابه العزيز. قال تعالى: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ۗ» [5] فكلمة «والذين ءامنوا» في هذه الآية أول ما ينطلق هذا اللفظ على الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، إذ أنهم أول وأفضل من دخل في هذا الخطاب بلا نزاع، لأنهم أول من خوطبوا به.

وقال تعالى: «وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ۚ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ» [6].

ففي هذه الآية تذكير الله تعالى لنبيه بما أنعم عليه: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ»[7] ولفظ المؤمنين في هذه الآية أول الداخلين

---

[1] سورة آل عمران، آية: ١١٠.
[2] المستدرك ٢٩٤/٢،وقال عقبة:هذا حديث صحيح على شرطة مسلم وأقره الذهبي وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٢٩٣/٢.
[3] صحيح مسلم: ١٩٦٥/٤ من حديث عائشة رضي الله عنها.
[4] فيض القدير للمناوي: ٤٧٨/٣.
[5] سورة آل عمران، آية: ٦٨.
[6] سورة الأنفال، آية: ٦٢.
[7] سورة الأنفال، آية: ٦٥.

فيه أصحاب رسول الله ﷺ، إذ هم المقصودون بالخطاب حال النزول قبل سائر المؤمنين والصحابة الذين كفرهم الخوارج هم من الذين أيد الله بهم نبيه وأمره بتحريضهم على القتال، ولكن لما زاغ الخوارج عن الحق والهدى في شأن الصحابة أزاغ الله قلوبهم فلم يهتدوا إلى شهادة العليم الخبير بحقيقة الإيمان للصحابة الذين كفروهم أو تبرؤوا منهم.

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ»[1].

وهذه الآية تضمنت شهادة الله تعالى للمهاجرين والأنصار بأنهم أهل الإيمان حقاً، وفي الآية إشارة إلى ما يدل على حقيقة إيمانهم حيث إنهم هجروا أوطانهم وتركوها لأعدائهم في الله – لله عز وجل – وجاهدوا بأموالهم حيث صرفوها في الكراع والسلاح وأنفقوها على المحاويج من المسلمين وباشروا القتال بأنفسهم واقتحام المعارك والخوض في لجج المهالك من أجل أن تكون كلمة الله العليا وكلمة الذين كفروا السفلى.

وعندما يتدبر المسلم نصوص القرآن الكريم التفصيلية يجد شهادة الله تعالى فيه لأصحاب رسول الله ﷺ بالإيمان في مختلف المواقع والمواقف التي تفيد في مجموعها ما تفيده النصوص العامة من الشهادة لمجموعهم بالإيمان وتفيد بدلالتها أيضاً: أن تكفير الخوارج لطائفة منهم هو عين الضلال، وعين المعاندة للأخبار القرآنية الإلهية، قال تعالى منوهاً بشأن أهل بدر: «إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزِلِينَ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِين »[2].

وقال عنهم في موضع آخر: «إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الأَقْدامَ إذ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا

[1] سورة الأنفال، آية: ٧٤.
[2] سورة آل عمران آية: ١٢٤ – ١٢٥

الَّذِينَ آمَنُوا ۚ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ»[1].

وقال تعالى: « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»[2] وقال فيمن شهدوا أحداً: «وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُون » [3].

وقال فيمن شهدوا صلح الحديبية وانقادوا لحكم الله ورسوله: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا»[4].

فهذه الآيات فيها شهادة الله تعالى بالإيمان لأهل بدر وأهل أحد وأهل الحديبية، وفيهم معظم من يعتقد الخوارج أنهم كفروا، فلقد هلك الخوارج بنص هذه الآيات بحكمهم على طائفة من خيار الأمة بالكفر إذ أن – الباري جل وعلا – شهد لهم بحقيقة الإيمان والخوارج يكذّبون الله في شهادته لهم بالإيمان وينسبون إليه الجهل، إذ أنه يبعد أن يشهد الله تعالى بالإيمان لقوم وهو يعلم أنهم سيكفرون.

الأمر الثالث: أن الرب تبارك وتعالى أخبر في محكم كتابه العزيز أنه رضي عن الصحابة ورضوا عنه وأنه وعدهم بالخلود في الجنات والفوز العظيم.

---

[1] سورة الأنفال، آية: ١١- ١٢.
[2] سورة الأنفال،آية: ١٧.
[3] سورة آل عمران، آية: ١٢١ – ١٢٢.
[4] سورة الفتح آية: 4 – ٥.

قال تعالى: «وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»[1].

ففي هذه الآية صرح تعالى أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين، وهو دليل قرآني صريح في أن من يعتقد كفرهم فهو ضال مخالف لله جل وعلا حيث كفَّر من رضي الله عنه ولا شك أن تكفير من رضي الله عنه مضادة له – جل وعلا – وتمرد وطغيان، وهذه صفة الرافضة والخوارج المارقة.

وقال تعالى مبيناً فوزهم برحمته ورضوانه والنعيم المقيم في جناته: «الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ» [2]. فمن يجرؤ بعد هذا أن ينسبهم إلى الكفر، اللهم إلا من كان له نصيب وافر من الخذلان، وصار عبداً للشيطان بإخراجه نفسه من عبودية الرحمن.

وقال تعالى: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا»[3].

وفي هذه الآية أعلن الله رضاه عن جيش الإيمان الذين حضروا الحديبية من صحابة رسول الله ﷺ والذين كان منهم علي وطلحة والزبير، وعثمان عنه كان في مكة رسولاً لرسول الله ﷺ فبايع له النبي ﷺ وجعل عن يده فكانت خيراً له من يده وما أحسن ما رد به عبد القاهر البغدادي على فرقة الخازمية[4] من الخوارج وهو رد صارم على كل من كفرطلحة والزبير وعلياً وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، فقد قال رحمه الله: إن الخازمية خالفوا أكثر الخوارج في الولاية والعداوة وقالوا: إنهما صفتان لله

---

[1] سورة التوبة آية: ١٠٠.
[2] سورة التوبة آية: ٢٠ – ٢١.
[3] سورة الفتح آية: ١٨.
[4] الخازمية أتباع رجل يدعى خازم بن علي، انظر ما جاء في شأن فرقة الخازمية. مقالات الإسلاميين: ١٧٩/١، التبصير في الدين، ص: ٥٥، الفرق بين الفرق، ص: ٩٤ – ٩٥، الملل والنحل للشهرستاني: ١٣١/١.

تعالى وأن الله - عز وجل – إنما يتولى العبد الصالح على ما هو صائر إليه من الإيمان وإن كان في أكثر عمره كافراً ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً وإن الله تعالى لم يزل محباً لأوليائه ومبغضاً لأعدائه وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافاة غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون علي وطلحة والزبير وعثمان من أهل الجنة لأنهم أهل بيعة الرضوان الذي قال الله تعالى فيهم: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»[1] وقالوا لهم إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علمه أنه يموت على الإيمان وجب أن يكون المبايعون تحت الشجرة على هذه الصفة وكان علي وطلحة والزبير منهم، وكان عثمان يومئذ أسيراً، فبايع له النبي عليه السلام وجعل يده بدلاً عن يده وصح بهذا بطلان قول من أكفر هؤلاء الأربعة[2].

فإخبار الله تعالى بأنه رضي عن الصحابة ورضوا عنه، وإخباره بأنه أعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار وتبشيره لهم برحمته ورضوانه وان لهم النعيم المقيم في الجنات من أعظم الأدلة الدالة على بطلان تكفير الخوارج لهم وأنهم أهل جهل وضلالة وأنهم باعتقادهم هذا سلكوا سبيل الشيطان وتركوا سبيل الرحمن إذ يبعد أن يعلن الله رضاه على قوم ويقضي لهم بالخلود في الجنة وقد سبق في علمه أنهم سيكفرون ما يعتقد هذا إلا من أصيب بالزيغ والخذلان ومكذب بآيات القرآن.

الأمر الرابع: أن الكفر بعيد الوقوع من قوم أخبر الله جل وعلا أنه بغّض إليهم الكفر والفسوق والعصيان وجعلهم راشدين.

قال تعالى: «وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ۗ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»[3].

---

[1] سورة الفتح، آية:١٨.
[2] الفرق بين الفرق، ص: ٩٤ – ٩٥.
[3] سورة آل عمران، آية: ١٠١.

وقال تعالى: «وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ»[1].

فعند التأمل لهاتين الآيتين نجد في الآية الأولى أن الله تعالى أخبر بأن الكفر بعيد الوقوع من جيل الصحابة الكرام رضي الله عنهم حيث رباهم الله تربية فريدة لأنه أهّلهم لحمل أمانة دين الإسلام حيث يقومون بتبليغ دعوة خاتم المرسلين إلى من بعدهم من الأمة المحمدية، وقد فعلوا ذلك وقاموا به أتم قيام.

وأما الآية الثانية: فقد أخبر تعالى فيها أنه جعل الإيمان أحب الأشياء إليهم فلا يقع منهم إلا ما يوافقه ويقتضيه من الأمور الصالحة، فاستحقوا بذلك أن يكونوا هم الراشدين، كما نطقت بذلك الآية الكريمة. فكيف يكفر أولئك الخيرة على زعم الرافضة والخوارج المارقة وعليهم تتلى آيات الله وفيهم رسوله؟ بل كيف يكفرون وقد كره الله إليهم الكفر وجعلهم راشدين؟ فلقد زاغ الخوارج الجهلاء بزعمهم كفر عثمان وعلي وطلحة والزبير وابن عباس وعائشة وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري ومعاوية وأصحاب الجمل وصفين من الصحابة الكرام رضي الله عنهم وليس هناك من تفسير لتكفيرهم هؤلاء الأخيار إلا التكذيب بالقرآن الذي أخبرنا الله فيه أنه وعد جميع الصحابة بالحسنى، حيث قال جل وعلا: «وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» [2].

وبهذه الأمور الأربعة المتقدم ذكرها والتي استفدناها من آيات القرآن الكريم التي سقناها تبين بطلان تكفير الخوارج لمن قدمنا ذكرهم من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ولبعض فرق الخوارج مطاعن خاصة طعنوا بها على عثمان وعلي وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

---

[1] سورة الحجرات، آية: ٧.
[2] سورة الحديد، آية: ١٠

أما مطاعنهم على وجه الخصوص في عثمان ذي النورين رضي الله عنه:

ذكر العلامة ابن جرير الطبري أن قبيصة بن عبد الرحمن الخثعمي كان يحدث أصحاب صالح بن مسرح التميمي[1] أن قصص صالح عنده وكان ممن يرى رأيهم فسألوه أن يبعث بالكتاب إليهم ففعل وقد كان من ضمن الكتاب قوله: «وولي المسلمين من بعده [2]عثمان فاستأثر بالفيء وعطل الحدود وجار في الحكم واستذل المؤمن ورسوله وصالح من بعده وعزّز المجرم،فسار إليه المسلمون فقتلوه فبريء الله منه ورسوله وصالح المؤمنين» [3].

هذا الطعن في ذي النورين صادر من رجل يعد زعيماً لفرقة الصفرية من لم يستأثر بفيء الخوارج وهذا الطعن ما هو إلا اختلاق فعثمان رضي الله عنه ولم يعطل حداً من حدود الله، بل أقام حدود الله مدة خلافته كما أمر الله حتى توفاه ربه وسار في الأمة بسيرة رسوله ﷺ والخليفتين قبله، ولم يخرج رضي الله عنه في حكمه قيد أنملة عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، حكم الأمة بالعدل ولم يخف في الله لومة لائم، ولم يستذل مؤمناً ولم يعزّز مجرماً كما تفوه بهذا هذا الخارجي الكذاب، وإنما كانت خلافته عِزّاً للمؤمنين وذُلّاً للكافرين، ولما أحس أهل الباطل من الفسقة الضالين الذين هم سلف هذا الخارجي الطاعن على عثمان بما ذكر لما أحسوا أنهم مقموعون ولنشر باطلهم غير مستطيعين تحزبوا أحزاباً وخرجوا من مصر والكوفة والبصرة تحت راية الشيطان حتى انتهوا إلى المدينة، وأظهروا للناس أنهم يريدون الشكاية على عثمان من بعض المظالم حسب زعمهم،

---

[1] هو صالح بن مسرح التميمي أحد زعماء الصفرية، وأول من خرج فيهم كان كثير العبادة وكان يقيم في أرض دارا والموصل والجزيرة وله أصحاب يقرأ لهم القرآن ويعظهم فدعاهم إلى الخروج وإنكار الظلم وجهاد المخالفين لهم فأجابوه، ووفد عليه شبيب بن يزيد فكان قائد جيشه ونشبت الوقائع بينه وبين أمير الجزيرة « محمد بن مروان »، فقتل صالح بالقرب من الموصل، قتله الحارث بن عميرة الهمداني سنة ٧٦ هجرية انظر ترجمته في تاريخ الطبري:٢١٦/٦ وما بعدها، الكامل، لابن الأثير: ٣٩٣/٤وما بعدها، الأعلام للزركلي: ٢٨٣/٣.

[2] أي: بعد عمر.

[3] تاريخ الأمم والملوك: ٢١٧/٦.

فأظهروا ما لا يبطنون، ثم غدروا حتى بلغ بهم الشر إلى أن قتلوا عثمان ظلماً وعدواناً، فهؤلاء هم البغاة الظالمون المفسدون، الذين يسميهم صالح بن مسرح بالمسلمين الذين ساروا إلى عثمان وقتلوه قتلهم الله، وأما قوله: بريء الله ورسوله وصالح المؤمنين، فهذا من جرأته على الكذب على – الرب جل وعلا – الذي زجر عليه بقوله: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا»[1]. فلا أظلم ممن يفتري على الله فيقال لهذا المفترى: متى بريء الله ورسوله من عثمان؟، ومتى بريء منه صالح المؤمنين ؟، وعثمان كان من السابقين الأولين إلى الإسلام الذين جاء مدحهم والثناء عليهم بذلك في القرآن الكريم، وأثنى عليه رسوله ﷺ وهو من الذين جاهدوا مع الرسول عليه الصلاة والسلام في غزواته بغية إعلاء كلمة الله وكان على غاية من الكرم والإحسان زوجه المصطفى عليه الصلاة والسلام بثنتين من بناته، فكان له صهر مكرم محمود وأعظم من هذا كله، شهادة رسول الله ﷺ له بالجنة وهو حي يمشي على الأرض و لم يحضر بدراً بسبب تمريضه زوجته بنت رسول الله ﷺ، فألحقه الله عز وجل – بالبدريين في أجره وسهمه، فكان معدوداً فيهم.

ولما ولي الخلافة كانت له فتوحات في الإسلام عظيمة اعتز بها المسلم وذل بها الفاجر المنافق، وكانت له سيرة في الإسلام هادية لم يتسبب في سفك دم، جاءت فيه آثار صحاح أن الملائكة تستحي منه، وأنه ومن اتبعه على الحق وقد حظي رضي الله عنه بموالاة صالح المؤمنين ومحبتهم له إلى قيام الساعة لم يبرؤوا منه كما زعم هذا الخارجي، ولم يبرأ منه أو يذمه إلا من سفه نفسه، وكل من ابتلي بذم الصحابة أو تنقصهم إنما ذلك لهوانه على الله وهذه حال الرافضة والخوارج المارقة.

[1] سورة العنكبوت، آية. ٦٨.

وأما مطاعنهم على وجه الخصوص في علي رضي الله عنه:

إن المحكمة الأولى لما انفصلوا عن جماعة المسلمين وانحازوا إلى حروراء انتحلوا أموراً نقموا عليه بها، وخطؤوه من أجلها، ولما علم علي رضي الله عنه أنهم بعد انحيازهم: أشياء تلطف معهم أن يقنعهم بالرجوع إلى الصواب، فبعث إليهم ابن عباس رضي الله عنه لمناظرتهم، ولما انتهى إليهم ابن عباس سألهم عن الأسباب التي دفعت بهم إلى مفارقة معسكر الخليفة ردوا عليه بأنهم نقموا عليه ثلاثة أمور هي:

الأمر الأول: أنه بقبوله: «التحكيم» قد حكم الرجال في أمر الله الذي يقول عنه تعالى: «إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ»[1]، فأخطأ بهذا وكان ينبغي أن يستمر في مقاتلة أهل الشام حتى يظهر أمر الله.

الأمر الثاني: أنه قاتل أصحاب «الجمل»، وقتلهم وفي نفس الوقت لم يسبهم ولم يأخذ غنائمهم، بل إنه نهى عن قتل مدبرهم والإجهاز على جريحهم وغنيمة أموالهم وذراريهم وقالوا: إنه ليس في كتاب الله إلا مؤمن أو كافر، فإن كان هؤلاء مؤمنين لم يحل قتالهم، وإن كانوا كفاراً أبيحت دماؤهم و وأموالهم.

الأمر الثالث: أنه بقبوله «التحكيم»، قد محا نفسه من إمرة المؤمنين وفي رأيهم الفاسد أنه إن لم يكن أميراً للمؤمنين فإنه أمير الكافرين وقد بين لهم ابن عباس خطأهم في هذه الآراء، وأنهم لم يستنبطوا بهذه الأمور إلا الباطل وليس الحق.

وقد روى ابن عباس نص حديثه ومحاورته الخوارج بنفسه، فقد جاء عنه رضي الله عنه أنه قال: «لما اجتمعت الحرورية يخرجون على علي، قال: جعل يأتيه الرجل فيقول يا أمير المؤمنين القوم خارجون عليك، قال: دعوهم حتى يخرجوا، فلما كان ذات يوم قلت: يا أمير المؤمنين أبرد

[1] سورة يوسف، آية: ٦٧.

بالصلاة فلا تفتني حتى آتي القوم قال: فدخلت عليهم وهم قائلون فإذا هم مسهمة [1] وجوههم من السهر، وقد أثر السجود في جباهم كأن أيديهم ثفن [2]الإبل عليهم قمص مرحضة فقالوا: ما جاء بك يا ابن عباس وما هذه الحلة عليك ؟، قال: قلت: ما تعيبون مني فلقد رأيت رسول الله ﷺ أحسن ما يكون من ثياب اليمنية، قال: ثم قرأت هذه الآية «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ»[3]، فقالوا: ما جاء بك؟ فقال: جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عم رسول الله وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله. جئت لأبلغكم عنهم وأبلغهم عنكم. قال بعضهم لا تخاصموا قريشاً فإن الله يقول: «بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ»[4]فقال بعضهم: بلى فلنكلمنه قال: فكلمني منهم رجلان أو ثلاثة، قال: قلت ماذا نقمتم عليه؟، قالوا: ثلاثاً، قلت: ما هن؟، قالوا: حكم الرجال في أمر الله «إن الحكم إلا لله» قال: فقلت هذه واحدة، وماذا أمر الله أيضاً، قالوا: فإنه قاتل ولم يسب ولم يغنم فلئن كانوا مؤمنين ما حل قتالهم ولئن كانوا كافرين لقد حل قتالهم وسبيهم، قال قلت: وماذا أيضاً؟، قالوا: ومحا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين؟، قال: قلت أرأيتكم إن أتيتكم من كتاب الله وسنة رسوله ما ينقض قولكم هذا أترجعون؟ قالوا: وما لنا لا نرجع؟، قال: قلت: أما حكم الرجال في أمر الله فإن الله قال في كتابه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ»[5] وقال في المرأة وزوجها: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا»[6].

فصير الله ذلك إلى حكم الرجال فنشدتكم الله أتعلمون حكم الرجال في دماء المسلمين وإصلاح ذات بينهم أفضل أو في حكم أرنب ثمن ربع درهم

---

[1] مسهمة: يقال لونه يسهم: إذا تغير عن حاله لعارض. النهاية لابن الأثير: ٢٢٩/٢.

[2] جمع ثفنة بكسر الفاء ما ولي الأرض من كل ذات أربع إذا بركت كالركبتين وغيرهما أي: غلظت جلود أكفهم لطول السجود. النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢١٥/٢ -٢١٦.

[3] سورة الأعراف، آية: ٣٢.

[4] سورة الزخرف، آية: ٥٨.

[5] سورة المائدة، آية: ٩٥.

[6] سورة النساء آية: ٣٥.

وفي بضع امرأة قالوا: بلى، هذا أفضل، قال: أخرجت من هذه؟، قالوا: نعم، قال: فأما قولكم قاتل فلم يسب و لم يغنم أفتسبون أمكم عائشة؟، فإن قلتم نسبها فنستحل منها ما نستحل من غيرها، فقد كفرتم، وإن قلتم ليست بأمّنا، فقد كفرتم، فأنتم ترددون بين ضلالتين أخرجت من هذه؟، قالوا: بلى، قال: وأما قولكم محا نفسه من إمرة المؤمنين، فأنا آتيكم بمن ترضون، إن نبي الله يوم الحديبية حين صالح أبا سفيان وسهيل بن عمرو قال رسول الله ﷺ: «اكتب يا علي هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ﷺ، فقال أبو سفيان وسهيل بن عمرو: وما نعلم أنك رسول الله، ولو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، قال رسول الله ﷺ: «اللهم إنك تعلم أني رسولك، امح يا علي واكتب: هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله وأبو سفيان وسهيل ابن عمرو»، قال فرجع منهم ألفان وبقي بقيتهم فخرجوا فقتلوا أجمعين[1].

فلقد حجهم في هذه المناظرة بما لا مدفع فيه من الحجة، فقد بين لهم خطأهم في آرائهم التي استنبطوها حسب أهوائهم، وجعلوها مطاعن على علي رضي الله عنه، فقد بين لهم أن الله شرع التحكيم في أمور هي أهون من حقن دماء المسلمين. كحالة الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما، كما أمر تعالى أن يحكم في الصيد بجزاء «مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ »[2] فمن أنكر التحكيم مطلقاً فقد خالف كتاب الله، ثم ذكر لهم أن التحكيم في أمر أميرين لأجل حقن دماء المسلمين أولى من التحكيم في أمر الزوجين والتحكيم لأجل الصيد.

أما بالنسبة لطعنهم عليه بعدم سبيه أهل الجمل، فقد بين لهم أنه كان من ضمن القوم المقاتلين في معركة و الجمل، أم المؤمنين عائشة، فهل يسبي الخوارج أمهم أم ينكرون أنها أمهم؟، فإن قالوا: إنها ليست بأمهم خرجوا من الإسلام، وإن قالوا: إنهم يسبونها، ويستحلون منها ما يستحلون من غيرها فإنهم يخرجون أيضاً: من الإسلام، فهم مترددون بهذا بين

---

[1] روى حديث ابن عباس هذا مع الخوارج عبد الرزاق في: ١٥٧/١٠- ١٦٠، وأخرج أحمد بعضه. انظر المسند: ٨٦/١، ورواه بكامله ابن عبد البر في كتابه « جامع بيان العلم وفالزوائد: ٢٣٩/٦-٢٤١.

[2] سورة المائدة، آية: ٩٥.

ضلالتين، لأنّ الله تعالى قال: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ»[1].

وقد بين الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى منشأ غلط الخوارج في هذه المسألة حيث قال: «وموضع غلطهم ظنهم أن من كان مؤمناً لم يبح قتاله بحال، وهذا مما ضل به من ضل من الشيعة حيث ظنوا أن من قاتل علياً كافر فإن هذا خلاف القرآن، قال تعالى: « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » [2]فأخبر سبحانه أنهم مؤمنون مقتتلون، وأمر إن بغت إحداهما على الأخرى أن تقاتل التي تبغي فإنه لم يكن أمر بقتال أحدهما ابتداء، ثم أمر إذا فاءت إحداهما بالإصلاح بينهما بالعدل، وقال: « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ»[3] فدل القرآن على إيمانهم وأخوتهم مع وجود الاقتتال والبغي، وأنه يأمر بقتال الباغية، حيث أمر الله به [4].

وأما المشكلة الثالثة وهي قولهم إن علياً محا عن نفسه أمير المؤمنين فقد رد عليهم ابن عباس – رضي الله عنهما – بأنه ليس في هذا شيء يؤخذ على «علي »، إذ أن الرسول عليه الصلاة والسلام الذي هو أفضل من « علي » محا عن نفسه صفة الرسالة التي هي منزلة أفضل من منزلة إمرة المؤمنين وذلك حين قال لعلي: في صلح الحديبية: «اكتب لهم كتاباً، فكتب علي: «هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله» فقال المشركون: والله لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم إنك لتعلم أني رسول الله، امح يا علي واكتب هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله» فوالله لرسول الله خير من علي وقد محا نفسه. بهذه الحجج الواضحة القوية استطاع ابن عباس[5] أن يرد طائفة كبيرة من الخوارخ إلى الحق والصواب.

---

[1] سورة الأحزاب آية: ٦.

[2] سورة الحجرات، آية: ٩ – ١٠.

[3] سورة الحجرات، آية: ١٠.

[4] مجموع الفتاوى: ٨٩/١٩- ٩٠.

[5] وقد عزا بعض أهل العلم هذه المناظرة مع الخوارج إلى علي نفسه. انظر الفرق بين الفرق، ص: ٧٨ – ٧٩، والبداية والنهاية: ٣٠٥/٧.

فلقد وقف الخوارج من خيار الصحابة الذين تقدم ذكرهم موقفاً سيئاً مشيناً حيث إنه موقف ممن شهد الله لهم بالإيمان وأخبر أنه رضي عنهم ورضوا عنه وأن لهم النعيم المقيم، وأنهم أصحاب الفوز العظيم، كما أخبر تعالى أنه وعدهم جميعاً بالحسنى وأخبر ﷺ أن من جاء بعدهم يدركهم في فضلهم ولو أنفق مثل أحد ذهباً ما يبلغ مد أحدهم ولا نصيفه فلا يكفرهم بعد هذا أو يقدح فيهم إلا إنسان معاند لله مكذب له فيما أخبر به عنهم بما ذكر، وهذه صفة من سفه نفسه وأنزلها منزلة الأخسرين أعمالاً.

نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى، ومن الغواية بعد الهداية

الخاتمة

أحمد الله تعالى في ختام هذه الرسالة وأشكره سبحانه وتعالى على ما يسره لي من بلوغ ما وفق إليه من غايتها على ضعف مني وقصور، وألخص في هذه الخاتمة ما توصلت إليه من نتائج وما تناولته من قضايا:

١- أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول ذكورهم وإناثهم من لابس الفتن ومن لم يلابسها، حيث ثبتت عدالتهم بنص الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

٢- أن غرض المشككين في عدالة الصحابة الطعن في نقلة الشريعة، وخطر هؤلاء عظيم؛ لأنهم يريدون أن ينقضوا الدين؛ وهذا كما ورد أنه: لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه قال: أخبرني لم تعلمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض والقدر؟ قال: (أما قولنا بالرفض فإنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول)، فوجب التنبه لخطر هؤلاء والتنبيه عليه.

٣-أن أهل السنة والجماعة هي الفرقة الوحيدة التي حالفها الصواب والسداد فيما يجب من الحق للصحابة على من جاء بعدهم، فقد حفظوا فيهم وصية المصطفى ﷺ، حيث اعتقدوا وجوب محبتهم وتعظيمهم وتوقيرهم وإنزالهم المنزلة التي أنزلهم الله فيها، ولذلك سلمت قلوبهم من الغل عليهم، وألسنتهم رطبة بذكرهم بالجميل من الترحم عليهم والاستغفار لهم، ونشر محاسنهم، والشهادة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة.

٤-أن القرآن في عقيدة بعض الشيعة الرافضة بُدّل وحُرّف ونقص من قبل الصحابة حيث يزعمون أنه لم يجمعه كاملاً كما أنزل إلا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٥-أن جميع ما يتناقله بعض الشيعة الرافضة وأهل البدع في كتبهم من المطاعن العامة والخاصة في أصحاب رسول الله ﷺ لا يعرج عليها ولا كرامة، فهي أباطيل وأكاذيب مفتراة إذ دأب الرافضة وأهل البدعة رواية الأباطيل ورد ما صح من السنة المطهرت.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الرسالة، أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعل ما تعلمناه خالصاً لوجهه الكريم موجباً لرضوانه العظيم، وأن يعفو عا زل به اللسان والقلم، فما كان في هذه الرسالة من حق فمن الله، وما جانب الحق فيها فمني ومن الشيطان وأنا أتبرأ منه ولا أصر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
«وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا »	١٤٣	٢٦-٣٤ ٥٠-٧٠
سورة آل عمران		
«إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ.. »	٦٨	٨٢
«وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ..»	١٠١	٨٦
«كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»	١١٠	٢٧-٣٦-٤٩ ٥٠-٧١-٨١-
«وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ..»	١٢١، ١٢٢	٨٤
«إذ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ»	١٢٤، ١٢٥	٨٣
سورة النساء		
«إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ..»	٣١	١٤
«وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا..»	٣٥	٩١

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة المائدة		
«مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ..»	٩٥	٩٢-٩١
سورة الأعراف		
«قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي..»	٣٢	٩٠
سورة الأنفال		
«إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً..»	١١، ١٢	٨٣
« فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ »	١٧	٨٣
«وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ..»	٦٢	٨٢
«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ»	٦٤	٥٠
«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ»	٦٥	٨٢
«وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا..»	٧٤	٨٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة التوبة		
«الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا..»	٢٠، ٢١	٨٥
«وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ..»	١٠٠	٨٤-٥٠-٢٩
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا..».	١١٩	٣٢
سورة يوسف		
«إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ»	٦٧	٨٩
سورة الحجر		
« َإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»	٩	٧٦
سورة الأنبياء		
«أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا ۚ»	٤٣	٢١

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة القصص		
«وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ»	٦٨	٥٥
سورة العنكبوت		
«وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا»	٦٨	٨٨
سورة الأحزاب		
«النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ»	٦	٩٢
«مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا»	٣٥	٣١
سورة فصلت		
«لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ»	٤٢	٧٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الزخرف		
«بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ»	٥٨	٩٠
سورة الفتح		
«هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ»	٤، ٥	٨٤
«لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ»	١٨	٢٨-٣١-٤٩ ٨٥-٥٠
«أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ»	٢٩	٣٠-٥٨
سورة الحجرات		
«وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ۚ»	٧	٨٦
«وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا»	٩	٦٠
« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا..»	١٠	٩٣
سورة الواقعة		

«وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ»	١٠-١٢	٥٠-٣١

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة مجادلة		
«وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا..»	٢٢	٣٠
سورة الحشر		
«لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا..»	٨، ٩	٥٠-٣٢
«لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا..»	٨-١٠	٧١
«وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ..»	١٠	٥٧
سورة الجمعة		
«وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا..»	١١	٦٧

فهرس الأحاديث النبوية

	الصفحة
(أ)	
١-الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك..الترمذي (2516)	٢٤
٢-اكتب يا علي هذا ما صالح عليه..مسند الإمام أحمد (3187)	٩١
٣-الله الله في أصحابي..مسند الإمام أحمد (20568)	٣٧
٤-ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب..البخاري (150) ومسلم (1679)	٣٧
٥-إن الله اختار أصحابي على الثقلين..فتح المغيث (111/3)	٣٦
٦-إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها..الترمذي (3001)	٣٦
٧-إنه شهد بدراً، وما يدريك لعل الله اطلع..البخاري (4890)	٦٤
(خ)	
٨-خير الناس القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني..مسلم (2536)	٨٢
(ل)	
٩-لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي..مسلم (2540)	٣٥
١٠-لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا..البخاري (6780)	٦٥
١١-لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار.. الجامع الصغير (7951)	١٤

(ه)

١٢-هم الذين هاجروا مع رسول الله..المستدرك (294/2) ٨٢

(ي)

١٣-يجاء بنوح يوم القيامة فيقال له: هل بلغت؟..البخاري (7349) ٣٣

١٤-يدعى نوح يوم القيامة فيقول: لبيك وسعديك..البخاري (4487) ٣٣

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم

(أ)

2. ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة، سعيد الأفغاني طبع دار الفكر، بيروت، ط. الثانية، ١٣٨٩ هـ.
3. الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية: للإمام أبي الثناء السيد محمود أفندي الحسيني الألوسي - المطبعة الحميدية - بغداد.
4. الاحتجاج: تأليف أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي - مطبع النعمان بالنجف - العراق - ١٣٨٦ هـ - 1968.
5. إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الأولى، 1407 هـ.
6. الإحكام في أصول الأحكام: للإمام أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري ـ تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز - مطبعة الامتياز بمصر ـ الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
7. الإحكام في أصول الأحكام: للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي - مطبعة محمد علي صبيح بميدان الأزهر - ١٣٨٧ هـ - 1968 م.
8. الإرشاد، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، ت (٤١٣) هـ، ط. كتاب فروشي إسلامية طهران، ط ١٣٥١ شمسي.
9. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٥ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى.
10. الاستيعاب في معرفة الأصحاب || ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المتوفى سنة 463 هجرية | تحقيق علي محمد البجاوي طبعة ١٤١٢ هـ – دار الجيل – بيروت.
11. أسد الغابة في معرفة الصحابة: للإمام عز الدين، ابن الأثير، علي بن محمد الجزري ـ تحقيق: محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور - دار الشعب.
12. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
13. الإصابة في تمييز الصحابة للإمام أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية || تحقيق علي محمد البجاوي – طبع سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م دار الجيل | بيروت.
14. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.

(ب)

15. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للإمام الحافظ ابن كثير ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ مطبعة محمد علي صبيح بميدان الأزهر ـ الطبعة الثالثة.
16. البداية والنهاية في التاريخ، إسماعيل بن عمر بن كثير، ٧٧٤ هـ، تحقيق ومراجعة وتعليق وتصحيح: محمد عبد العزيز النجار، مكتبة الأصمعي، الرياض.
17. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء بالمنصورة، الأولى ١٤١٢ هـ.

(ت)

18. تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: 310 هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، طبع: دار سويدان، بيروت، لبنان.
19. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ.
20. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للإمام أبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، طبع عالم الكتب، ط. أولى، ١٤٠٣ هـ.
21. التحرير في أصول الفقه ومعه تيسير التحرير: للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن همام الدين الإسكندري ت ٨٦١ هـ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي - سنة 1351 هـ.
22. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي | للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911 هجرية تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم | طبعة سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م | دار الكتاب العربي | بيروت.
23. ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة. للأستاذ الطاهر أحمد الزاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي - الطبعة الثانية.
24. تعجيل المنفعة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، 1416 هـ.
25. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ت 774 هـ، طبع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
26. تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة 774 هجرية | تحقيق مجلس التحقيق العلمي بدار الفتح طبعة سنة 1419 هـ ١٩٩٩ م | دار الفتح – الشارقة.
27. تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، إيران. الطبعة الثانية، 1387 هـ – 1968 م.،

28. التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي، المشهور بالفخر الرازي، ت 606 هـ – طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.
29. تقريب التهذيب: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ـ الطبعة الثانية - 1395 هـ 1975 م.
30. تهذيب الأسماء واللغات: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت 676 هـ ـ إدارة الطباعة المنيرية (مصورة بدار الكتب العلمية - بيروت).
31. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد،مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1413 هـ.
32. تيسير التحرير: للإمام محمد أمين، المعروف بأمير بادشاه الحسيني - مصطفى البابي الحلبي - 1351 هـ..

(ج)

33. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: 310 هـ، طبع: مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٣٨ م.مصر، الطبعة الثالثة.
34. الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية 1391 هـ ـ ١٩٧٢ م.
35. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر يوسف ابن عبد البر النمري القرطبي، ت 463 هـ، مطبعة العاصمة بالقاهرة الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ، 1968 م.
36. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت 671 هـ، الطبعة الثانية، ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م.
37. جمع الجوامع وعليه شرح المحلي مع حاشية البنائي: للإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي - مطبعة دار إحياء الكتب العربية

(ح)

38. حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبد الله شبر، طبع دار الكتاب الإسلامي.
39. حكم سبّ الصحابة، لابن تيمية، المطبعة الفنية، القاهرة، الأولى، ١٣٩٨ هـ.

(خ)

٤٠. خطوات منهجية في إثبات عدالة الصحابة ويليه رواية الحديث الشريف بالمعنى بين الحكم النظري والواقع العملي، للعلامة المحدث محمد عوامة حفظه الله. دار اليسر- دار المنهاج.

(د)

40. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1403 هـ، ١٩٨٣ م.
41. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين: للدكتور محمد محمد أبي شهبة ـ رحمه الله ـ مطبعة الأزهر.

(ر)

42. رجال الكشي – المسمى – اختيار معرفة الرجال · - لمحمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، طبع: دانشگاه مشهد، مركز تحقيقات ومطالعات – إيران، ١٣٤٨ هـ، تحقيق: حسن المصطفوي.
43. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للإمام شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي - إدارة الطباعة المنيرية (مصورة بدار إحياء التراث العربي - بيروت).

(ز)

44. زبدة التفسير من فتح القدير لمحمد بن سليمان الأشقر - طبعة سنة 1408 هـ ١٩٨٨ م | وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة الكويت.

(س)

45. سنن الترمذي: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٧٩ هـ مطبعة الاعتماد.

(ش)

46. الشافي في شرح أصول الكافي: للشيخ عبد الحسين بن عبد المظفر المعروف بأبي ذر زمانه - مطبعة النعمان - النجف - العراق - ١٣٧٨ هـ - 1958 م.

47. شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ت 415 هـ ـ تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان - مطبعة الاستقلال الكبرى ـ القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - 1965. م.
48. شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة: للإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦ هـ ـ المطبعة الجديدة بطالعة فاس - ١٣٥٤ هـ.
49. شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول: للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس القرآني ت 684 هـ ـ تحقيق عبد الرؤوف سعد ـ دار الفكر للطباعة -القاهرة.
50. شرح مختصر المنتهى، لابن الحاجب ومعه حواشي التفتازاني والجرجاني والهروي: للإمام القاضي عضد الملة والدين ت 756 هـ ـ مطبعة الفجالة الجديدة - ١393 هـ ـ ١٩٧٣ م.

(ص)

51. الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، لابن تيمية، تحقيق محمد الدين عبد الحميد، مصورة عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
52. صحابة رسول الله في الكتاب والسنة: للشيخ عيادة أيوب للكبيسي - دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق- الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
53. الصحابة في نظر الشيعة الإمامية، أسد حيدر، نشر مطبوعات النجاح، القاهرة.
54. صحيح ابن حبان: ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - مطبعة المجد ـ الطبعة الأولى 1390 هـ - 1970 م.
55. صحيح البخاري للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هجرية – نسخة موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م | دار السلام - الرياض.
56. صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(ع)

57. العقيدة الطحاوية بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، للإمام أبي جعفر الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١ هـ، دار ابن حزم - الطبعة الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٥ م.

58. العقيدة الواسطية: للإمام تقي الدين أحمد بن تيمية ت ٨١٧ هـ ـ المطبعة السلفية - الطبعة الثامنة - 1398 هـ.
59. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام،لناصر بن علي عائض حسن الشيخ ص٩٦٣، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م.
60. علوم الحديث، للإمام أبي عمر و عثان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح | المتوفى سنة 643 هجرية || تحقيق الدكتور نور الدين عتر | طبعة سنة ١٤٢٥
61. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لمحمد بن إبراهيم الوزير، ت ٨٤٠ هـ، دار البشير، عمان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، 1405 هـ – 1985 م.

(ف)

62. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ المطبعة السلفية.
63. فتح المغيث شرح ألفية الحديث | للإمام الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي | المتوفى سنة ٩٠٢ هجرية.
64. الفرق بين الفرق: للإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ت ٤٢٩ هـ ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مطبعة المدني ـ القاهرة.
65. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد بن حزم الظاهري، ت: ٤٥٦ هـ، مكتبة الخانجي، مصر.
66. الفصول المهمة في تأليف الأمة، لعبد الحسين الموسوي، دار الزهراء، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م.
67. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لمحب الله بن عبد الشكور.
68. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ، ١٩٧٢ م.

(ق)

69. القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧ هجرية تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي طبعة سنة 1413 هـ 1993 م مؤسسة الرسالة – بيروت.

(ك)

70. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام محمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ ـ تحقيق عزت علي عطية وموسى محمد علي الموشي.ـ دار النصر للطباعة ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
71. الكافي، محمد بن يعقوب الكليني الرازي، ت: ٣٢٨ هـ، المطبعة ا الإسلامية، طهران، طبع ١٣٨٨ هـ.
72. الكفاية، أحمد بن علي الخطيب، ت: 463 هـ، الطبعة الأولى، 1405 هـ. نشر دار الكتاب العربي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم.

(ل)

73. لسان العرب: للإمام أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور ـ دار صادر ودار بيروت ـ ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

(م)

74. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، بمساعدة ابنه محمد، تصوير عن الطبعة الأولى، 1398 هـ.
75. محاضرات في علوم الحديث: للدكتور مصطفى أمين إبراهيم التازي ت ١٤٠١ هـ ـ دار التأليف بمصر ـ الطبعة الرابعة
76. المحصول في علم الأصول: للإمام المفسر فخر الدين محمد بن عمر الرازي ت 666 هـ ـ تحقيق الدكتور طه جابر العلواني ـ مطابع الفرزدق التجارية.
77. المحلي: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ت 456 هـ ـ منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.
78. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ت 666 هـ، طبع: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
79. مختصر التحفة الاثني عشرية، للسيد محمود شكري الألوسي، مكتبة إيشيق – استانبول، تركيا، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
80. مختصر المنتهى الأصولي ومعه شرح القاضي عضد الملة والدين وعليه حواشي التفتازاني والجرجاني والهروي: للإمام ابن الحاجب المالكي ت ٦٤٦ هـ ـ مطبعة الفجالة الجديدة.. 1393 هـ ـ 1973.
81. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، محمد باقر المجلسي، دار الكتب الإسلامية،، طهران
82. المراجعات: للشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوي ـ مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف ـ العراق ـ الطبعة الخامسة ـ ١٣٨٨ هـ ـ 1968 م. ـ

83. مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، ت: 346 هـ، طبع دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط. أولى، ١٤٠٢ هـ.
84. المستدرك على الصحيحين في الحديث، للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم، ت: 405 هـ. مطابع النصر الحديثية- الرياض.
85. المستصفى من علم الأصول: للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥ هـ ـ تحقيق محمد مصطفى أبي العلا ـ شركة الطباعة الفنية المتحدة 1391 هـ ١٩٧١ م.
86. مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال للإمام المتقي: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت ـ الطبعة الثانية - 1398 هـ - ١٩٧٨ م.
87. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، جمعها أبو العباس الحنبلي الحراني،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت.
88. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للإمام أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ت ٧٧٠ هـ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
89. معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
90. المغني في أبواب التوحيد والعدل - القسم الثاني في الإمامة -: للإمام القاضي أبي الحسين عبد الجبار الأسد أبادي ـ المعتزلي ـ تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود والدكتور سليمان دنيا - مطبعة مخيمر - الدار المصرية للتأليف والنشر.
91. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، ت: 330 هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية.
92. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
93. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للإمام علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ ـ تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة - المطبعة السلفية.
94. الموافقات في أصول الأحكام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي، ت: 790 هـ، دار الفكر، ١٣٤١ هـ.

(ن)

95. النص والاجتهاد: للشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوي - دار الأندلس للطباعة والنشر - بيروت ـ الطبعة السابعة.
96. النهاية في غريب للحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المتوفى سنة 606 هجرية | تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي | طبعة سنة 1399 هـ - المكتبة العلمية بيروت.

فهرس المحتويات

الصفحة

المقدمة.....٤

أولا: أهمية الموضوع.....٥

ثانيا: سبب اختيار الموضوع.....٦

ثالثا: الدراسات السابقة في الموضوع.....٦

رابعا: خطة البحث.....٧

خامسا: منهجي في البحث ١٠

الفصل الأول: تعريف عدالة الصحابة.....١١

المبحث الأول: تعريف العدالة لغة واصطلاحا.....١٢

١-العدالة لغة.....١٢

٢-العدالة اصطلاحا.....١٢

أولا: تعريف إبن الحاجب.....١٢

ثانيا: تعريف ابن الهمام.....١٤

ثالثا: تعريف بعض أهل العراق.....١٥

رابعا: تعريف القَرَافي.....١٦

خامسا: تعريف الدكتور مصطفى التازي.....١٦

سادسا: تعريف الإمام السبكي.....١٨

سابعا: تعريف الإمام الغزالي.....١٨

ثامنا: تعريف الإمام السيوطي.....١٩

المبحث الثاني: تعريف الصحابة لغـةً واصطلاحا..... ٢٠
١-الصحابة لغة... ..... ٢١
٢-الصحابة اصطلاحاً..... ٢١
٣-قيودالتعريف..... ٢٣
٤-العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي..... ٢٤

الفصل الثاني: إثبات عدالة الصحابة بالمنقول والمعقول..... ٢٥
المبحث الأول: إثبات عدالة الصحابة بالقرآن..... ٢٦
المبحث الثاني: إثبات عدالة الصحابة بالسنة..... ٣٣
المبحث الثالث: إثبات عدالة الصحابة بالإجماع..... ٣٩
المبحث الرابع: إثبات عدالة الصحابة بالمعقول..... ٤٢

الفصل الثالث: أقوال العلماء في عدالة الصحابة ٤٥
أقوال العلماء في عدالة الصحابة..... ٤٦

الفصل الرابع: بيان اختلاف المذاهب في عدالة الصحابة..... ٥٢
بيان اختلاف المذاهب في عدالة الصحابة..... ٥٣
منها: أهل السنة والجماعة ومن وافقهم..... ٥٣
منها: مذهب جمهور الشيعة ٥٣
منها: مذهب جمهور المعتزلة..... ٥٨
منها: مذهب عمرو بن عبيد..... ٥٩
ومنها: ٦١

الفصل الخامس: ردود أهل السنة والجماعة على بعض الطاعنين في الصحابة بالتفصيل.....٦٧

المبحث الأول: رد أهل السنة على مطاعن الشيعة الإمامية في الصحابة.....٦٨

المبحث الثاني: رد أهل السنة على مطاعن المعتزلة في الصحابة.....٨١

أما مطاعنهم على وجه الخصوص في عثمان رضي الله عنه.....٨٩

وأما مطاعنهم على وجه الخصوص في علي رضي الله عنه.....٩١

الخاتمة.....٩٦

الفهارس.....٩٨

فهرس الآيات القرآنية ٩٩

فهرس الأحاديث النبوية.....١٠٥

فهرس المصادر والمراجع ١٠٧

فهرس المحتويات.....١١٦